الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

14 **ربيع اول** 1435 –15 **يناير** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الانسان في العالم	32

نجحت في دول عدة ومنحت القضاء "قوة جبرية" لإنهاء القضايا المعلقة

ننتظر "الشرطة العدلية" لدعم "قاضي التنفيذ"..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901235.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

صدرت مؤخراً قرارات تقضي بالتوجه إلى ربط قضاة التنفيذ في جميع المحاكم آلياً مع كل من وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد وهيئة سوق المال وهيئة الاستثمار ووزارة الإسكان؛ بهدف تسريع إنجاز القضايا المطلوب تنفيذها ب"القوة الجبرية" عبر تمكين القضاة من استخدام صلاحياتهم مباشرة في حسم المبالغ واستقطاعها والحجز على أموال المدينين آلياً من دون الحاجة إلى مكاتبات رسمية، ويبدو أن تنفيذ هذه القرارات سيستغرق وقتاً طويلاً، إذ إنه آن الأوان لتخصيص شرطة تنفيذية للقضاة في المحاكم تحت مسمى "الشرطة العدلية"؛ لتعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاة بحق أصحاب بعض الدعاوى بدلاً من التنسيق مع الجهات المعنية كالشرطة وغيرها من الجهات ذات العلاقة لتنفيذ تلك الأحكام التي قد ينتج عن التأخر في تنفيذها تعطيل أخذ المتضررين في تلك الدعاوى لحقوقهم.

ولا شك أن نجاح "الشرطة العدلية" في أداء مهامها مع القاضي مرتبط بوجودها في المحاكم بشكل دائم، على أن يتم تدريب أفرادها بشكل جيد ومحترف على كيفية تنفيذ الأحكام والتعامل الجيد مع أطراف القضية، إلى جانب كيفية فهم واستيعاب الأحكام المتعلقة بأي قضية من القضايا وفهم المتخاصمين، وذلك لتمكينها من أداء عملها بطريقة جيدة.

فهل تأخرنا في إقرار وجود "الشرطة العدلية" في المحاكم لتأتمر بأمر وأحكام القاضي أسوة بتجارب العديد من الدول العربية الأخرى؟، أم أن الوقت مناسب الآن لاتخاذ هذا القرار، خصوصاً في ظل القرارات الجديدة المتعلقة بالقضاة والمحاكم؟.

آمر التنفيذ

وقال "د. صالح الشريدة" -محام، وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، واستشاري حقوقي-:"يعد قرار وجود شرطة عدلية في المحاكم مع القضاة خطوة مهمة، خصوصاً في الوقت الحالي الذي تم فيه تعيين قضاة التنفيذ، إذ يناط بهم تنفيذ الأحكام"، مضيفاً أن ذلك يستدعي أن يكون المعني بتنفيذ الأحكام هم القضاة، مشيراً إلى أن وجود "شرطة عدلية" تعد فكرة ممتازة ستُسهِّل الأمر على أفراد المجتمع وستحد من المماطلة والتلاعب، مبيناً أن قاضي التنفيذ يعمل على الكتابة للجهات المعنية بتنفيذ الأحكام، وهذا يعني أنه آمر للتنفيذ.

وأضاف أن المُنفّذ إما أن تكون "الشرطة" أو "وزارة الداخلية" أو أي جهة أخرى، موضحاً أن إيجاد "شرطة عدلية" في المحاكم معمول به في محاكم العديد من الدول العربية، مشيراً إلى أنهم يعتمدون على "شرطة عدلية" مختصة مؤتمرة بأمر قاضي التنفيذ، لافتاً إلى أن هذه الخطوة جيدة في حال تم تطبيقها لدينا، مبيناً أن هذه الخطوة ستُسهم في تنفيذ الإجراءات المتخذة في القضايا بشكل كبير، وستمنح المواطن الشعور بالأمان وأنه لن يكون هناك جدال بينه وبين الطرف الآخر، ذاكراً أن هناك طرفا أمنيا بين طرف القضاة وأصحاب الدعوة فيحدث بعض الإشكاليات بين المدعي والمدعى عليه أو المنفذ عليه الحكم.

وأشار إلى أن بعض أفراد الشرطة الذين تتم الاستعانة بهم من قبل القضاة لتنفيذ الأوامر القضائية -مع الأسف الشديد- غير مدربين أبداً، ولا يدركون قيمة الأحكام الشرعية التي تصدر، ولا يعرفون الأخطار والآثار التي تنتج عن التأخر في التنفيذ، مُبدياً عدم علمه بمدى وجود محاسبة لمن لا يعمل على تنفيذ بعض الأحكام من قبل الشرطة أو يتأخر في تنفيذها، أم أن تلك المحاسبة غير موجودة، مضيفاً أن من الملاحظ أن الشرطة تحتاج دائماً إلى وقت للمتابعة والتنفيذ ومتابعة القضايا متابعة قانونية، مؤكداً على أن بعض أفرادها يحتاجون إلى دورات تدريبية مكثفة لرفع مستوى الأداء لديهم فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية.

وأكد على عدم وجود معوقات تتعلق باتخاذ قرار وجود الشرطة العدلية في المحاكم، مشيراً إلى أن الكوادر موجودة والأموال متوفرة، ولكن تنقصنا الإرادة الصادقة من المنفذين، لافتاً إلى أن ولاة الأمر يسعون إلى إعطاء المواطن حقه وإلى عدم وجود تلاعب في تنفيذ الأحكام الصادرة.

جهاز تنفيذي

وأوضح "عبدالناصر السحيباني" -محام، ومستشار شرعي وقانوني- أن إيجاد شرطة عدلية ملتزمة بتنفيذ أوامر وأحكام القاضي في المحاكم خطوة مهمة ستجعل التنفيذ أكثر فعالية وأكثر سرعة، كما أن ذلك سيحد من الإشكاليات الإدارية أو الإجرائية التي قد تنتج من قلة الخبرة أو عدم التدريب الكافي لأفراد الشرطة، مشيراً إلى أن مثل هذا الإجراء لا يعد من قبيل البدعة؛ لأنه موجود في كثير من الدول الأخرى، مؤكداً على أن لديهم هناك جهازا تنفيذيا يخضع للقضاء وأفراده هم من الجهات الأمنية.

ولفت إلى أنه في حال طُبِّق هذا القرار ولو لفترة تجريبية أو بالتدرج بدءاً بإحدى المدن ثم يتم الانتقال لتطبيقها في جميع أنحاء "المملكة" في حال نجاحها، فإن ذلك سيثمر عن نتائج جيدة جداً، خصوصاً أن تطبيق هذه الفكرة جاء في وقته بالتزامن مع خطوة تفعيل نظام التنفيذ، مضيفاً أننا لم نتأخر في اتخاذ هذه الخطوة، موضحاً أن النمو متدرج وكل مرحلة إذا وجدت أسبابها فإنها تنشأ وتولد، مبيناً أن التأخر هو أن لا نطبق إطلاقاً بعض القرارات التي نحتاج إليها في الوقت الحالي، بيد أن التفكير فيما يناسب هذه المرحلة يعد من الأمور الجيدة والضرورية.

زيادة الكفاءة

وأضاف "السحيباني" أن هذه هي مراحل في النمو التشريعي والنمو العدلي وكلها جوانب تدعم بعضها البعض، وكلما آن لمرحلة أن تبدأ فإنها تبدأ في وقتها، مشيراً إلى أن الإشكالية التي نتجت عن عدم وجود "شرطة عدلية" يتمثل في عدم وجود جهاز مدرب تدريباً كافياً على تنفيذ الأحكام، موضحاً أن وجود "الشرطة العدلية" سيُسهم بشكل كبير في رفع سرعة التنفيذ ومن الديناميكية المتعلقة بالتنفيذ، فليست هناك إشكالية بقدر ما هي احتياج لزيادة الكفاءة، فهي ليست بمعنى الأخطاء التي من الممكن أن تحدث، ولكننا نحتاج إلى زيادة الكفاءة في التنفيذ من خلال شرطة عدلية مدربة.

مهمتها التعامل الجيد مع أطراف القضية وتطبيق «الأحكام القطعية» والتقليل من سلبيات التنسيق مع «السلطة التنفيذية»

تعطيل المصالح

وشدد "يوسف بن عقيل الحمدان" -محام، ومستشار قانوني- على ضرورة أن يتم اتخاذ خطوة إيجاد الشرطة العدلية التي تنفذ أمر القاضي مباشرة دون وجود التنسيق مع الشرطة كما هو عليه الحال في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن في هذه الخطوة تسهيل لتنفيذ أحكام القضاة وتسهيل لعملية فرض سلطة القضاة كجهة تنفذ العدالة في المجتمع، مؤكداً على أن النجاح في هذا المجال يحتاج إلى زيادة إمكانات الجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطوة، على أن تُخصص مجموعة من منسوبي هذه الجهات لتحقيق وجود الشرطة العدلية.

وأشار إلى وجود العديد من الإشكالات الموجودة في تنفيذ الأحكام الصادرة في بعض القضايا بسبب عدم وجود الشرطة العدلية، وتتمثل في تعطيل تنفيذ الأحكام وتعطيل المصالح، إلى جانب وجود جهل واضح لدى البعض بهذه الأحكام، وكذلك التهرُّب من الأحكام بوسائل متعددة، مؤكداً على أنه كلما كانت الشرطة سريعة في تنفيذ الأحكام، كلما قضت على هذا التهرب أو الالتفاف على الحكم الصادر.

ولفت إلى أن من أهم الأمور التي لا بد أن يتم الانتباه لها في حال أُقرت "الشرطة العدلية" هو أن يكون هناك تدريب للشرطة العدلية على أسس التعامل الجيد والمحترف في تنفيذ الأحكام، إلى جانب التعامل برفق ولين وقت التنفيذ، مشدداً على أهمية التعامل باللين؛ لأن العقوبة ليست موكله للشرطة وإنما تأتي من الأحكام، مضيفاً أنه يجب أن يكون تنفيذ الأحكام على قدر الضرورة، وأن تعي "الشرطة العدلية" ذلك جيداً وأن يُدرَّب أفرادها عليه قبل أن تباشر عملها كجهة تابعة للقاضي في المحاكم.

حقوق الإنسان تنظر شكوى "ستيني" حرم من الكهرباء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669807.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)

تنظر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، في شكوى مواطن «ستيني» مطالباً بإدخال التيار الكهربائي إلى منزله في الواقع بحي جبل النور، بالرغم من امتلاكه لكافة الأوراق والتصاريح النظامية من الجهات المعنية «البلدية، الكهرباء، الهاتف، الصرف الصحي، المياه».

فيما كشفت مصادر في حقوق الإنسان بمكة المكرمة لـ«عكاظ» أن المواطن «الستيني» تقدم فعلا بالشكوى إلى فرع الجمعية بمكة المكرمة، لافتين إلى أنه سيتم الرفع إلى شركة الكهرباء لمعرفة الأسباب ومطالبتها بدفع الخسائر التي تعرض لها المواطن.

ويقول محمد الحارثي الذي يبلغ من العمر 60 عاما لـ«عكاظ» إنه دفع كل ما يملكه من أجل بناء منزله الذي يحلم فيه منذ سنوات طويلة، مشيراً إلى أنه استخرج تصريح البناء قبل نحو خمس سنوات من البلدية وكذلك من شركة الكهرباء، وبعد الانتهاء من البناء ورفع كافة الأوراق النظامية لشركة الكهرباء لإدخال التيار الكهرباء، طلبت الشركة منه أن يسدد رسوم العدادات بمبلغ 13 ألف ريال ليتم تركيبها، مبينا أنه دفع المبلغ المطلوب إلا أنه تفاجأ أن الشركة عادت وسحبت العدادات.

وبين الحارثي أن الشركة بررت سحبها للعدادات بأن منزله يقع تحت خط الضغط العالي، مشيرا إلى أن الحي الذي يقطة يسكن فيه نحو 5 آلاف أسرة وتساءل: ألم تكن تعلم الشركة قبل ذلك أن منازلنا تقع في منطقة تحت الضغط، ثم ماذا فعلت لنا الشركة من إجرائها غير الإنساني هذا لتعوضنا عن خسائرنا عن السنين الماضية.

20 قاضيا يراجعون مسودة نظام "الحماية من الإيذاء"

يقدمون آراءهم ومقترحاتهم لحماية المجتمع من العنف

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=174900&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

يعكف 20 قاضيا في عدد من المحاكم العامة والجزئية على دراسة مسودة اللائحة التنفيذية الخاصة بـ "الحماية من الإيذاء"، لتزويد الجهات المختصة بانطباعاتهم حول اللائحة، وآرائهم حول بنودها، التي شارك في وضعها ممثلون عن وزارات الصحة، والشؤون الاجتماعية، والداخلية، والعدل، والتعليم، إضافة إلى هيئة حقوق الإنسان، والجامعات، وبرنامج "الأمان الأسري"، وهيئة التحقيق والادعاء العام.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ "الوطن" أن "الشؤون الاجتماعية طلبت من وزارة العدل مشاركة عدد من القضاة الشرعيين في إبداء الرأي حول المسودة الخاصة بـ "نظام الحماية من الإيذاء" وحتى لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، حيث تلقى 20 قاضيا في جدة، والرياض، ومكة المكرمة المسودة، وتم توجيههم بوضع آرائهم حولها، وإضافة المقترحات التي تتناسب مع طبيعة المجتمع، بحيث تشتمل على أحكام شرعية لتغليظ بعض العقوبات على من يقع منهم الإيذاء".

من جهته أكد رئيس وحدة الحماية في جدة صالح سرحان الغامدي لـ"الوطن" أن "وحدة الحماية تعمل في الوقت الراهن على تطبيق أضخم برنامج توعوي على مستوى منطقة مكة المكرمة، بهدف توعية أفراد المجتمع بمفهوم الإيذاء، والطرق الصحيحة للتعامل معه"، مشيرا إلى أن البرنامج سيشمل حملة عبر عدد من الفضائيات تتضمن مواد علمية وتثقيفية للمجتمع.

وأضاف أن البرنامج التوعوي الذي يتم بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية، من شأنه المساهمة في القضاء على السلوكيات الصادرة من البعض والمسببة للإيذاء، وتعريف مجتمع المنطقة بكيفية التعامل معها.

وأوضح الدكتور الغامدي أن "وحدة الحماية تستقبل الحالات التي تتعرض لإيذاء جسدي، ونفسي، وتحرش جنسي، وتتعامل معها وفقا للأنظمة والقوانين المشرعة"، مشيرا إلى سعيها المستمر لنشر ثقافة الحماية من الإيذاء والتحرش بين أفراد المجتمع، وحماية الأطفال من السلوكيات السلبية.

وقال "من واقع الحالات التي استقبلتها وحدة الحماية بمنطقة مكة المكرمة، فإن نسبة المتحرشين بالأطفال بالمنطقة 10 %، بينما تتراوح أعمار الضحايا من 6: 26 عاما".

من جهته أكد المستشار الحقوقي والاجتماعي الدكتور أحمد القاضي أن حالات التحرش والإيذاء التي يشهدها المجتمع في الوقت الراهن، نتيجة افتقاد المجتمع للتوعية حول مفهوم الإيذاء والتحرش".

وكشف أنه في وقت سابق رفع مطالبة لوزارة التربية والتعليم لتدريس الثقافة الجنسية للطلاب، لتوعيتهم وتثقيفهم، حتى لا يتعرضوا للإيذاء بكافة أنواعه، وليتعرفوا على الطرق التصحيحية التي تمكن من يقع ضحية لهذه السلوكيات الخاطئة من الحصول على حقه، لكن المقترح قوبل بالرفض.

" هيئة حقوق الإنسان " تتواصل مع عدة جهات للبحث عنه

رجل يعاقب خمسة أطفال ضرباً لإزعاجهم والدتهم !

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.almowaten.net/?p=115188

المواطن - الرياض
أظهر مقطع فيديو عقاب 5 من الأطفال (بنين وبنات) على يد أحد الأشخاص لم يتضح ما إذا كان والدهم ، حيث عمل على طرحهم واحداً تلو الآخر وضربه بحجة ازعاجهم لوالدتهم خلال اللعب وسط المنزل .
وعلق مدير العلاقات العامة في هيئة حقوق ا لانسان محمد المعدي على المقطع بالقول إن الهيئة ستتابع المقطع المتداول مع جهات الاختصاص في وزارة الداخلية وغيرها من الجهات وسيقدم للعدالة بإذن الله .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محكمة الحقوق الأوروبية ترفض طلب 4 بريطانيين مقاضاة السعودية في لندن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/593060

ستراسبوغ - «الحياة»
رفضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أمس، بغالبية ستة قضاة واعتراض قاض وحيد، طلب أربعة بريطانيين السماح لهم بمقاضاة السعودية أمام المحاكم البريطانية للمطالبة بتعويضات عن تعذيب يزعمون أنهم تعرضوا له بعد احتجازهم إثر انفجار وقع في الرياض عام 2001. وخلصت المحكمة إلى أن الحصانة الممنوحة للمسؤولين السعوديين تنم عن قواعد القانون الدولي العام المعترف بها.
وذكرت المحكمة الأوروبية في قرارها أن منح الحصانة لمسؤولي الدولة السعودية في الدعاوى المدنية التي رفعها الشاكون لا يرقى لاعتباره قيداً غير مبرر لحق الشاكين في اللجوء إلى المحاكم، «ولذلك لم يكن هناك انتهاك للمادة السادسة من المعاهدة (الأوروبية لحقوق الإنسان) التي تنص على الحق في محاكمة عادلة». وكان البريطانيون الأربعة – رون جونز والإكسندر ميتشل، ووليام سامبسون، وليربي ووكر - طالبوا محاكم المملكة المتحدة في عام 2002 بتعويضات، غير أن القضاء البريطاني أمر بوقف الدعوى في عام 2003، متذرعاً بأن السعودية ومسؤوليها يتمتعون بحصانة دولة. وشطبت المحاكم البريطانية للسبب نفسه دعوى أخرى رفعها ميتشل وسامبسون ووكر على السعودية في عام 2004.
وفي واشنطن، قررت المحكمة العليا الأميركية عدم السماح بدعوى في ولاية كاليفورنيا ضد شركة ديملر لإنتاج السيارات، وهي أجنبية، بتهمة ارتكاب فظائع على أرض أجنبية. وادعى الشاكون أن شركة ديملر التي يوجد مقرها في شتوتغارت، في ألمانيا، تورطت في أضرار لحقت بهم أثناء ما عرف بـ«الحرب القذرة» في الأرجنتين، في سبعينات القرن الماضي. وادعوا أن للشركة الألمانية مصنعاً بالقرب من بوينس آيريس كانت صدرت منه التعليمات باختطافهم وتعذيبهم، وبما أن للشركة فرعاً لبيع السيارات في كاليفورنيا، باسم «مرسيدس بنز أميركا»، فإن بالإمكان مقاضاتها في الولايات الأميركية المذكورة.
لكن قاضية المحكمة العليا روث بايدر جنسبيرغ قالت إن ديملر ومرسيدس بنز ليستا مسجلتين في كاليفورنيا، ولا يمكن أن تكونا مسؤولتين عن إصابات لحقت بالشاكين في الأرجنتين. وأضافت: «إذا قبلت المحكمة منطق الشاكين، فذلك يعني أنه إذا انقلبت سيارة مرسيدس في السعودية، وأصيب سائقها وركابها النروجيون فإن من حقهم رفع قضية في كاليفورنيا بدعوى عيب في تصميم تلك السيارة».

"الشورى": أعضاء يشككون في معايير جودة "الطيران المدني".. ويطالبون بالتحقيق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/593055

الرياض – خالد العمري

شكّكت عضو مجلس الشورى الدكتورة زينب أبو طالب في معايير الجودة والسلامة المتبعة في هيئة الطيران المدني، والمسؤولة عن الخدمات الأرضية بعد حادثة مطار المدينة المنورة أخيراً، مطالبة هيئة مكافحة الفساد بإجراء تحقيق رادع تنشر نتائجه على الملأ، لكي تكسب «نزاهة» ثقة المواطن. فيما اتهم العضو الدكتور عبدالله الحربي الخطوط السعودية بالإخفاق في استقطاب الكوادر الوطنية على رغم أن لديها 703 مساعدي طيار سعوديين، منهم 250 أكملوا متطلبات الترقية لدرجة «كابتن»، مضيفاً: «أستغرب أن توظف في الوقت ذاته 210 طيارين أجانب».

وأوضح عضو المجلس الدكتور غازي بن زقر في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، أن القصور في أداء «الخطوط» يمتد إلى منسوبيها في الأمن والسلامة، مؤكداً أن الحالات التي شاهدها ليست فردية.

وقال: «في علم الإدارة يكون الخطأ هرمياً، بمعنى أن الحالات الفردية السلبية تكون ناتجة من رأس الهرم، بخلاف عدد الحالات المبطنة»، مضيفاً: «مقارنة بالموارد المتاحة لا أرى الإحسان ولا الإتقان».

وأشارت العضو الدكتورة زينب أبو طالب إلى أن إنفاق الخطوط الجوية خمسة بلايين ريال على صيانة طائرتها في العام الواحد، ووجود 5200 كادر من مختلف التخصصات الهندسية لا يعكس معايير عالية من الجودة في مجال السلامة، مضيفة: «من المخيف أن نقبل على الخطوط السعودية من دون إدراك للمخاطر التي قد نتعرض لها بسبب إغفال هذه المؤسسة معايير الجودة والسلامة».

من جهته، استغرب عضو المجلس الدكتور عبدالله الحربي إخفاق الخطوط خلال 10 أعوام في سد عجز الطيارين مع تكدس مساعدي الطيارين منهم، وبعضهم جاهز للترقية منذ خمسة أعوام، وعلى رغم ذلك استعانت الخطوط السعودية بأجانب يمثلون 25 في المئة من إجمالي الطيارين لديها، وهو ما اعتبره «ظلماً للطيارين السعوديين وسحقاً لمعنوياتهم».

بدوره، دعا العضو الدكتور سعد مارق إلى إعادة النظر في الأداء المالي لشركة الخطوط الجوية السعودية، والإفصاح عنها بمعايير واضحة في التقارير القادمة، نظراً لاستمرارها تحقيق نحو بليوني ريال، مشيراً إلى أن إنفاقها على موظفيها 4.6 مليار - وهو ما يعادل30 ألف ريال لكل موظف - لم يمنع تذمر موظفيها من قلة الرواتب.

من جهة ثانية، طالب مجلس الشورى وزارة المالية بدعم رأسمال البنك السعودي للتسليف والادخار بما يؤدي إلى تخصيص 50 في المئة من رأسماله لمسارات القروض الإنتاجية، وأن يقوم البنك بتقديم مزايا تشجيعية للقروض الإنتاجية في المناطق الأقل نمواً، وتطبيق أنظمة الحوكمة، والعمل على تطوير استراتيجية وطنية شاملة للادخار، وتعديل شروط استحقاق القروض الاجتماعية، مع زيادة مبلغ الحد الأعلى لقيمة القرض.

وأضاف: «تمت الموافقة على مشروع مذكرة التعاون والحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة اليابان».

إمارة "مكة" توجه بتغليظ العقوبات على "المطاعم" المخالفة للاشتراطات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/592824

جدة - «الحياة»

وجهت إمارة منطقة مكة المكرمة أمانات محافظات جدة، والطائف ومكة بتغليظ العقوبات على المطاعم المخالفة للاشتراطات الصحية، ورفضت قيام البلديات بالاكتفاء بإغلاق المطاعم لأيام قليلة ثم السماح بفتحها.

وأوضحت مصادر مطلعة لـ «الحياة» أن إمارة مكة اعتبرت إغلاق المطاعم لفترة قصيرة والسماح لها بمزاولة النشاط، دليلاً على التراخي والتهاون عن السلبيات التي وصلت إلى تقديم وجبات ومأكولات فاسدة، وأخرى توجد بها حشرات من تلك المطاعم.

وأكدت أن تلك الوجبات الفاسدة والتراخي بشأنها سيؤدي إلى تفاقم المشكلة وانتشارها، وبالتالي تعريض المواطنين لخطر الأمراض.

وطالبت «الإمارة» بالقضاء على من وصفهم بـ «المستهترين بصحة وسلامة الإنسان» من خلال رفع مستوى الرقابة الصحية على المطاعم، واختيار مراقبين صحيين على قدر عال من المسؤولية من جهة، ووضع عقوبات شديدة وصارمة وتطبيقها بحدها الأعلى من جهة أخرى.

وشددت على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة، وتشديد الرقابة وتطبيق العقوبات التي ستردع المستهترين بحقهم.

وسبق أن دعت وزارة الشؤون البلدية والقروية جميع الأمانات والبلديات إلى تكثيف أعمال الرقابة الصحية على المنشآت الغذائية، مؤكدة أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواد الغذائية، لا سيما الأغذية الحساسة التي تحتوي على رطوبة عالية وحموضة مخفضة، وشددت على أهمية تطبيق لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية للوائح الاشتراطات الصحية، وتوقيع أقصى العقوبات على المخالفين.

كما دعت الوزارة القائمين على أعمال الرقابة الصحية في الأمانات والبلديات إلى تكثيف الأعمال الرقابية على جميع المنشآت الغذائية وإعداد برامج رقابة مكتملة العناصر، تراعي التأكد من تقيد المنشآت الغذائية التي تقوم بخدمة تقديم الأغذية بأنواعها المختلفة بالاشتراطات الصحية التي نصت عليها لوائح الاشتراطات الصحية للمنشآت ذات العلاقة بالصحة العامة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواد الغذائية خصوصاً الأغذية الحساسة التي تحتوي على «رطوبة عالية، وبروتين عال، وحموضة مخفضة»، مثل اللحوم والدواجن والأسماك والألبان والبيض ومنتجاتها.

أقر توصية بإنشاء مركز لدراسات القدس في دارة الملك عبدالعزيز

الشورى يطالب "التسليف" برفع سقف الدخل في شروط القروض الاجتماعية وزيادة الحد الأعلى لقيمتها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901101.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى أمس الثلاثاء ما انفردت به "الرياض" قبل 50 يوماً وطالب وزارة المالية بدعم رأسمال البنك السعودي للتسليف والادخار بما يؤدي إلى تخصيص 50% من رأسماله لمسارات (القروض الإنتاجية)، ودعا التسليف إلى تقديم مزايا تشجيعية للقروض الإنتاجية في المناطق الأقل نمواً، وتطبيق أنظمة الحوكمة في أعماله وتضمين تقاريره القادمة معلومات تفصيلية عن التطبيق، ومعلومات عن مؤشرات الأداء، والعمل على تطوير استراتيجية وطنية شاملة للادخار تشارك فيها كافة الجهات ذات العلاقة.

ووافق الشورى على توصيات اللجنة المالية وشدد على تعديل شروط استحقاق القروض الاجتماعية لبنك التسليف بما يضمن رفع سقف الدخل السنوي وزيادة مبلغ الحد الأعلى لقيمة القرض، كما صوت بالأغلبية لصالح التأكيد على قراره السابق بإلزام البنك بإرفاق القوائم المالية السنوية المراجعة مع تقرير مراجع الحسابات وإيضاحاته ضمن تقريره السنوي، وطالب أيضاً البنك الإسراع في إصدار نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى نجحت بالأغلبية توصية إضافية لعضو الشورى طارق فدعق على التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز طالب فيها بإنشاء وتفعيل مركز لدراسات القدس في الدارة، حيث اتفق عدد من الأعضاء على أهمية بذل أي جهد مهما كان صغيراً ليساهم في توثيق الهوية الإسلامية للقدس العربية التي تتعرض لعملية تهويد مخططة ومدروسة تسير بخطى حثيثة وتتطلب من جميع الفعاليات الإسلامية بذل الجهود لمواجهة ذلك.

المجلس أقر أيضاً توصيات للجنة الثقافية تدعو دارة الملك عبدالعزيز إلى إعادة هيكلة أجهزتها الإدارية والمالية والفنية والبحثية وتعزيزها على نحو يتوافق مع اهدافها ويواكب توسعها المتزايد في مشروعاتها البحثية ومراكزها العلمية ومختلف نشاطاتها، وتطوير موقعها الإلكتروني ليكون تفاعلياً وإتاحة الوثائق للاطلاع عليها من خلاله، والتنسيق مع الجامعات السعودية للاستفادة من المخطوطات والكتب والرسائل العلمية التي تتسق مع مهام الدارة من خلال الربط التقني لأقنية المعلومات.

• الرياض" تناقش مع اختصاصيين ثغرات الأنظمة الحكومية بعدما رفع بها ديوان المراقبة للمقام السامي

• بعض الأنظمة الحكومية".. ثغرات ولوائح فضفاضة تبنت الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901133.html

الرياض، متابعة - أسمهان الغامدي

أكد ديوان المراقبة - في وقت سابق - أنه رفع للمقام السامي عدة مقترحات لمعالجة بعض الثغرات التي لاحظها من خلال متابعة تنفيذ الجهات المشمولة برقابته لبعض الأنظمة وما لوحظ من تفاوت طرق التطبيق العملي لها، التي ساعدت على خلق ممارسات الفساد المالي والإداري، وطالب بإعادة النظر في حصانة بعض المسؤولين الحكوميين ومساءلتهم.

" الرياض" تبحث مع اختصاصيين وقانونيين ثغرات هذه الأنظمة، وآلية محاسبة المسؤول إلى جانب تقييم دور الجهات الرقابية في الكشف عن الفساد.

فحص للأنظمة

بداية قدم المراقب العام المالي بوزارة المالية يوسف أبا الخيل فحصا للأنظمة المالية المعمول بها في المملكة من ناحية مدى قدرتها على توفير جوانب داعمة لمكافحة الفساد وخاصة في مجالات: التفريط بالمال العام وتبديده وإساءة استعمال السلطة الوظيفية، واستغلال النفوذ، واستعرض أهم ملامح الأنظمة واللوائح المختارة كعينة ومدى قدرة الأنظمة المالية في المملكة على أن تكون سداً منيعاً أمام استغلال السلطة الوظيفية من قبل الموظف العام للإثراء غير المشروع من جهة، وأمام محاولات المتنافسين والمستثمرين المتعاملين مع الحكومة للحصول على ميزة تنافسية.

مراقب المالية: أنظمة قديمة تساعد على التحايل والفساد المالي والإداري وإساءة استخدام السلطة

نظام المنافسات والمشتريات

وركز على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية ووجد أن كلاً من النظام واللائحة لم يستطيعا أن يكونا سداً منيعاً أمام الفساد الإداري، وذلك لأنهما اتبعتا في سبيل مكافحة طرق الفساد طريقة الوعظ، مع عدم وجود قانون صارم يقف بالمرصاد للتجاوزات، كما ان بعض التطبيقات العملية التي يحكمها كل من النظام واللائحة تدخل في مفهوم الفساد الإداري، مثل مايتعلق بالشراء المباشر. فبالرغم أن النظام حذر من تجزئة المشتريات أو الأعمال من أجل الوصول بها إلى صلاحية الشراء المباشر، كما حذر من تجزئة هذه الأعمال من أجل الوصول بها إلى صلاحية المسؤولين المفوَّضين، إلا أنه لم يرتب أي جزاءات على الجهات الحكومية التي تلجأ إلى التجزئة

وأضاف أبالخيل أنه من بين الممارسات التي كفلها النظام، والتي قد تقود إلى الفساد الإداري ما يتعلق بتنازل المقاولين عن عقودهم، سواء أكان تنازلاً من الباطن، أم تنازلاً كلياً عن العقد، مع ما يترتب على ذلك من إنشاء رابطة قانونية جديدة بين الجهة الحكومية، والمتعاقد الجديد المتنازَل له من قبل المقاول الأساسي. ومن التناقضات التي تكتنف آلية التعاقد من الباطن، أنه في الوقت الذي تختار فيه الجهة الحكومية مقاولاً لاعتبارات عديدة، من بينها أن يكون مصنفاً وذا خبرة، فإن الأمر يؤول بها- بفضل التنفيذ من الباطن- إلى أن تجد مشروعها وقد نُفذ بواسطة مقاولين غير مصنفين نتيجة ل"تفتيت" العقد إلى أجزاء صغيرة متوافقة مع صلاحية التنفيذ بدون تصنيف، لكي يتم تنفيذها بواسطة مقاولين من الباطن غير مصنفين.

إضافة إلى ذلك، فإن النسبة المئوية المتدنية لغرامات التأخير، خاصة في منافسات الأشغال العامة، يمكن أن تؤدي إلى إطالة أمد مدة تنفيذ المشروع من قبل المقاول المنفذ إذا وصلت الغرامات المطبقة عليه إلى الحد الأقصى(10%) من إجمالي قيمة

العقد، لأنه يعلم حينها أنه مهما تأخر في تسليم المشروع، فلن تطبق عليه غرامات تأخير جديدة، خاصة إذا لم تفضل الجهة سحب المشروع.
وزاد أنه من بين الممارسات التي قد تؤدي إلى تبديد المال العام والتفريط به، ما يتعلق بعدم تفعيل المادتين الخاصتين بتجنب الترسية على المقاولين الذين أصبح حجم التزاماتهم التعاقدية مرتفعاً على نحو يفوق قدراتهم المالية أو الفنية. أو على أولئك الذين لا تتناسب نسب إنجاز تنفيذ المشاريع لديهم مع نسب المدة المنقضية لكل مشروع، مما يؤول بالمشاريع، أو ببعضها إلى الدخول في سلك المشاريع المتعثرة.
ومن الممارسات التي قد تؤدي إلى التفريط بالمال العام ما يتعلق بالتنفيذ على حساب المقاولين المسحوبة منهم المشاريع، وكذلك عدم وجود آلية ملزمة للجهات الحكومية للإبلاغ عن المقاولين المسحوبة منهم المشاريع ليكون التعامل معهم وفق ما نصت عليه المادة الثامنة والسبعين من النظام.
نظام تصنيف المقاولين
وفيما يخص نظام تصنيف المقاولين ولائحته التنفيذية، فقد أكد أبالخيل أن النظام ولائحته على ضرورة توفر التصنيف فيمن يتعامل مع الحكومة، إلا أن ثمة مداخل فيهما، يمكن أن تكون مجالاً للفساد من تعثر المشاريع، إلى الإثراء غير المشروع، إلى تنفيذها بجودة أقل من الجودة المستهدفة، كأن يكون "الحد الأعلى لقيمة المشروع التنفيذي الواحد الذي يمكن إسناده للمقاول دون تصنيف هو ثلاثة ملايين". وقد زيد هذا الحد مليوناً ومائتين وتنبع المشكلة هنا من أن النص يفصل(قانونيا) بين المشاريع التي يمكن ترسيتها بلا تصنيف، إذ ينظر إلى كل مشروع كوحدة قانونية مستقلة، لا رابطة بينه وبين المشاريع الأخرى من نفس الدرجة، إلى جانب ما يتعلق بتجاوز درجات التصنيف عن طريق ترسية مشاريع عديدة على مقاول واحد، بما يتعدى الحد المالي الأعلى لدرجة تصنيفه، سواء أكان ذلك في مجال واحد، أم في عدة مجالات، وقال أباالخيل : بالتالي فإن نظام التصنيف ولائحته لا يراعيان (إجمالي) قيمة المشاريع التي ترسى على مقاول واحد، بقدر ما يركزان على أن لا تتجاوز قيمة المشروع الواحد الذي يرسى عليه الحد الأعلى لتصنيفه.
نظام الاستثمار الأجنبي
وبقراءة نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية يمكن القول إن ثمة ما يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني من خلال ما حمله نص المادة السادسة من النظام من أن للمشروع الأجنبي المرخص له "أن يتمتع بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات"، وما حمله نص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية من" أن تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية". فإن مساواتهم مع المستثمرين الوطنيين بجميع المزايا والحوافز، مضافاً إليه السماحُ لهم في الدخول في كافة المشاريع لا بد وأن يكون عاملاً يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.
لائحة التصرف بالعقارات البلدية ونظام مكافحة الرشوة
وزاد حول لائحة التصرف بالعقارات البلدية أن هناك ثغرات في اللائحة يمكن أن تكون مجالاً للتفريط في تلك العقارات، عن طريق تأجيرها بمبالغ أقل من قيمتها الإيجارية السوقية، ومن هذه الثغرات العقارات المستثناة من التأجير بالمزايدة العامة، والتي تُقدَّر أقيامها من قبل لجنة تقدير يفتقر أعضاؤها عادة إلى الخبرة اللازمة في تقدير العقارات، إضافة إلى ما يصاحبها من مجاملات في ظل عدم طرحها بالمزايدة العامة، جانباً من جوانب التفريط في المال العام، إلى جانب ضعف الرقابة المالية السابقة على ترسية تلك العقارات بشكل عام، حيث لم تكفل المادة السابعة عشرة من اللائحة لعضو وزارة المالية (المراقب المالي لدى الجهة) حق التحفظ في حالة ما إذا رأى عدم ملاءمة السعر الذي سيؤجر به العقار أو يستثمر، وبالتالي فإن دوره في لجنة الاستثمار المشكلة بموجب تلك المادة هامشي أكثر منه حقيقي.
قانوني: اللجان الموقتة ذريعة بعض الجهات للتحايل على الأنظمة
وأضاف أباالخيل انه أجازت اللائحة تجديد وتمديد عقود إيجارات العقارات البلدية، التجديد للعقود المخصصة للنفع العام والنشاط الخدمي، والتمديد لعقود الاستثمارات. والمشكلة، بالنسبة لعقود الاستثمار خاصة، أن مدد عقودها الأصلية طويلة، إذ تبلغ خمساً وعشرين سنة بالنسبة للأراضي المؤجرة للعقود الاستثمارية وبالتالي فإن الاكتفاء بمجرد تقدير أسعارها لغرض التمديد بعد هذه المدة الطويلة تعد آلية غير مجدية، بل إنها ربما عدت وسيلة من وسائل التفريط بالمال العام، أما نظام مكافحة الرشوة فيحتاج إلى إعادة النظر في المكافأة المقررة في المادة السابعة عشرة منه، والخاصة بمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى ثبوت جريمة الرشوة مع حجم وقيمة الجريمة
لائحة الواجبات الوظيفية

وحول لائحة الواجبات الوظيفية أضاف أنها حظرت استعمال الموظف لسلطة وظيفته ونفوذها لمصالحه الخاصة. كما حظرت على الموظف أن "يزاول نشاطاً يؤدي إلى اكتساب صفة التاجر". لكن لا النظام ولا لائحته، ولا لائحة الواجبات الوظيفية فرضت عقوبة على من يرتكب مثل هذه الأعمال.

تعديل وإضافة أنظمة

من جهته رأى عضو اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة أنه لا يوجد نظام في العالم إلا وبه سلبيات وإيجابيات، ولكن الأنظمة قابلة للتعديل والإضافة في حال وجد فيها ثغرات، ومجلس الشورى يملك صلاحية اقتراح تعديل نظام أو إضافة نظام جديد بحسب المادة الثالثة والعشرين

مؤكدا أنه بوجه عام المملكة تتمتع بأنظمة جيدة ولكن المشكلة تكمن في فهم هذه الأنظمة بعض الأحيان واللوائح التنفيذية، معتقدا أن اللوائح المشتقة من الأنظمة يجب أن تسد ثغرات أي نظام من وجهة نظره، وحمل ديوان المراقبة جزءا كبيرا من وجود بعض الثغرات، حيث ان رقابتها عادة ما تكون لاحقة، فلو كان لديها مراقبة سابقة وذاتية إلى جانب المراقبة اللاحقة ستتلافى الكثير من هذه الثغرات.

أنظمة وحصانة

وزاد إن الأنظمة المعمول بها في المملكة لا تكفل لأي مسؤول حصانة تعفيه من المساءلة والمحاسبة في حال تجاوز، وأن أي مسؤول يتجاوز الأنظمة تقع بحقه عقوبة ويعد مخالفا مشددا على أنه يوجد فرق بين الحقائق والتوقعات، فالاتهامات لا يجب أن توجه إلا ببينة.

وأكد د. ابن جمعه أن المحاسبة دائما مستمرة، والتقارير تعرض بشكل سنوي على المجلس، إلى جانب مهام ديوان المراقبة ووزارة المالية ونزاهة في متابعة الأداء بشكل مستمر وغيرها من الجهات الرقابية، وأشار إلى ان الجهات الحكومية جميعها تؤدي مهامها على أكمل وجه ولكنها قد تواجه بعض التحديات والصعوبات في الإمكانات المالية والموارد البشرية وفي التعامل مع وعي وثقافة المجتمع، فأحيانا الميزانية لا تكفي لجذب كفاءات متميزة لا تقبل أن تعمل برواتب منخفضة.

عضو اللجنة المالية بالشورى: الأنظمة لا تضمن الحصانة لأي مسؤول من المحاسبة في حال تحايل

إعفاء ومحاسبة وتشهير

ورأى المستشار القانوني أحمد المحيميد أن أهمية الأنظمة الحكومية تبرز عند تحقيق أهدافها وتطبيقها على ارض الواقع بكل شفافية وحيادية، حيث تمتاز الأنظمة السعودية بتوافقها التام مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع الأخلاقيات العامة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، علما أن الأنظمة في شمولها وقوتها وليست في عددها أو تاريخ صدورها، وما يلاحظ على بعض الأنظمة السعودية في وقتنا الحاضر هو أنها أصبحت تفتقر للعمومية وتنحاز للخصوصية فهي أنظمة خاصة أكثر منها عامة، وأصبحت كل جهة أو دائرة حكومية تقترح ما يناسبها وما يخدم تطلعاتها وجهودها في مجال عملها دون وجود تنسيق مسبق ومراعاة توجهات وتطلعات القطاعات الأخرى. وزاد أن بعض الأنظمة منحت مرونة وصلاحيات متعددة لصاحب الصلاحية مما يؤدي إلى تناقل هذه الصلاحيات ومنحها للآخرين، وهذا مدخل لإساءة استعمال السلطة ولاستغلال هذه الصلاحيات. وفيما يخص دور نزاهة في مكافحة ثغرات الأنظمة الحكومية قال: مشكلة نزاهة أن إمكانياتها وأنظمتها ولوائحها لا يمكن لها أن تراقب بشكل عام ودقيق وصارم على كافة القطاعات والمشاريع الحكومية بوقت واحد وأسلوب واحد لذلك اختارت نزاهة الرقابة الخاصة حيث توجهت للرقابة على بعض المشاريع وعلى آلية صرف الميزانية لبعض المشاريع والقطاعات وهذا التوجه صدمها مع الجهات الحكومية التي تحمي نفسها عبر تطبيق سياسة عدم نشر الغسيل أو معالجة وإصلاح التجاوزات داخليا بعيدا عن أروقة نزاهة أو المحاكم، ومحاولة تجاوز النظام وتطبيقه على الورق وأشار المحيميد أنه يمكن استكمال الشكل القانوني لأي مشروع عبر استكمال المتطلبات النظامية والشروط عبر لجان موقتة ولكن يبقى التطبيق والإجراء العملي الصحيح ومدى تطبيقه على ارض الواقع وهذا يحتاج من نزاهة إلى إصدار لوائح ومعايير جودة يجب نشرها وتعميمها على الكافة وتفعيل الأخلاقيات وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، مؤكدا أن إلغاء وزارة الأشغال العامة التي كانت تعنى بالمشاريع الكبرى في البلاد زاد من اتساع رقعة الفساد وساهم في انتشاره بشكل كبير حيث أصبحت المشاريع بيد كافة الجهات والقطاعات.

المملكة وإندونيسيا تتوصلان إلى مسودة اتفاق مبدئية لاستئناف استقدام العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901234.html

الرياض – الرياض
توصلت وزارة العمل السعودية لمسودة اتفاق مبدئية مع نظيرتها الإندونيسية حيال اتفاق العمالة المنزلية وذلك خلال زيارة الوفد الإندونيسي برئاسة المستشار الخاص لوزير العمل والهجرة الإندونيسي السيد عبدالواحد مكتوب يومي الأربعاء والخميس الماضيين للعاصمة الرياض.
وأوضح وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية الدكتور أحمد الفهيد أن المباحثات بين البلدين توصلت إلى اتفاق على مسودة الاتفاق النهائية مبينا أن التوقيع على الاتفاقية سيتم خلال الفترة القريبة القادمة.
ولفت الفهيد إلى أن الوزارة تعمل حاليا على عقد عدد من الاتفاقيات الجديدة والتي سيتم الإعلان عنها خلال الأشهر القادمة، وذلك في إطار جهودها لتوسيع دائرة الدول المرسلة للعمالة المنزلية. مشيرا إلى أن تطبيق لائحة العمالة المنزلية، وإنشاء لجان لتسوية المنازعات للعمالة المنزلية والتي أعلن عنها مؤخرا كان لهما دور إيجابي في دعم المفاوضات التي تجري حاليا مع عدد من الدول لفتح أسواق جديدة. وأبان وكيل الوزارة للشؤون الدولية أن المملكة تسعى لتنظيم عملية استقدام العمالة المنزلية من خلال وضعها في إطار تنظيمي واضح يحمي حقوق جميع الأطراف. وأشار الدكتور أحمد إلى أن مسودة الاتفاق مع دولة إندونيسيا تتضمن تشكيل لجنة بين البلدين لمتابعة أسباب المشاكل والقضايا والصعوبات المتعلقة بالعمالة. حيث ستقوم هذه اللجان مستقبلا عند عودة العمالة على إزالة المعوقات والصعوبات التي يعانيها أطراف العلاقة سواء العاملين أو أصحاب العمل.
الجدير بالذكر أن المملكة وقعت ثلاث اتفاقيات سابقة مع أكثر الدولة المصدرة للعمالة والتي تأتي من ضمن 14 دولة أبدت موافقتها للتعاون مع السعودية.

الى المسؤول مع التحية: بين هيئة الأمر بالمعروف وهيئة مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901130.html

بعد موسم الأمطار وغرق بعض الأنفاق التي شيدت حديثا وانهيار البعض الآخر زادت نبرة الحديث عن الفساد وأصبح كل مسؤول يرمي ب "كرة" اللوم على الآخر وباتت هيئة مكافحة الفساد تهرول في دائرة لا منتهية تحاول ايجاد المذنب، الأمر الذي يطرح ضرورة اعادة التقييم للآلية التي تعمل بها الهيئة.

ورغم ما تتلقاه هيئة مكافحة الفساد من لوم على عدم احساس المواطن بنتائج عملها إلا انها تقوم بجهد هائل لملاحقة المذنبين وتقديمهم للعدالة لكن طريقة الركض لترقيع الشقوق ستستنزف الكثير من طاقة الهيئة وقد تقود إلى اليأس في قادم الأيام.
[محمد الشريف - رئيس هيئة مكافحة الفساد]
محمد الشريف - رئيس هيئة مكافحة الفساد
ما يجب على هيئة مكافحة الفساد الالتفات له والمراهنة عليه هو العمل على وأد الأسباب التي تؤدي للفساد قبل وقوعها، او العلاج الوقائي الذي يتمثل في وضع آلية صارمة لتنفيذ المشاريع تضمن الترسية بمبالغ حقيقية معقولة وبجودة عالية.
ولمراقبة مدى التزام الجهات الحكومية بهذه المعايير والابتعاد عن الفساد بأوجهه المختلفة. ولأن القدرات البشرية لمكافحة الفساد قد تعجز عن ملاحقة هذا الكم الهائل من المشاريع، فلماذا لا تتم الاستعانة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصوصا وأن القضاء على الفساد المالي والإداري يعتبر من صميم الاحتساب، وأهميته تفوق تلك المنكرات البسيطة التي يلاحقها يوميا رجال الحسبة في الأسواق وانشغلوا بها عن قضايا الفساد الحقيقية.
وجود رجل حسبة في متابعة المشاريع الحكومية سيمثل عضدا مهماً لهيئة مكافحة الفساد وسيمنحها مجالا لالتقاط أنفاسها والتركيز أكثر على الملفات الكثيرة التي بين يديها..!

شوري: تكدس الطيارين السعوديين وتعثر ترقية250 منذ خمس سنوات.. بسبب الأجنبي..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/15/article901175.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
أخفقت الخطوط السعودية خلال العشر سنوات الماضية في استقطاب الكوادر الوطنية من الطيارين لسد العجز لديها لاسيما وأن الدولة رعاها الله قد زودت الخطوط بدفعات من الطائرات الجديدة لتحديث أسطولها، وقال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن حمود الحربي في مداخلته أمس لدى مناقشة التقرير السنوي الأخير ل"السعودية" أن ذلك أنتج تكدس مساعدي الطيارين حيث بلغ عددهم (703) طيارين منهم 250 طيّاراً أكملوا متطلبات الترقية إلى قائد طائرة منذ خمس سنوات ولم يرقوا وبالمقابل نقص شديد في قادة الطائرات.
وقدَّر الحربي حرص الخطوط السعودية منذ إنشائها على المحافظة على مستوى متميز من الطيارين وعرف عنها جودة التدريب ومهارة الطيارين السعوديين وهم أهل لذلك، مؤكداً أن الطيار السعودي أثبت على مر السنين الكفاءة العالية والمهارة والانضباط وهذا شيء مشرف تعتز به الخطوط السعودية ويعتز به الوطن.
وأضاف عضو الشورى الحربي بأن الخطوط السعودية بدلا من تكثيف التدريب وتمكين هؤلاء الطيارين من الترقية وإشغار وظائفهم لطيارين مبتدئين من أبناء الوطن، عمدت إلى التعاقد مع طيارين أجانب بأعداد كبيرة بلغ 210 طيارين من مختلف الجنسيات وهذا العدد يمثل ما نسبته 25% من عدد الطيارين الكلي في الخطوط السعودية وهي نسبة كبيرة لمؤسسة مثل الخطوط السعودية عمرها أكثر من 60 سنة ولم تحقق توطين هذه المهنة هذا بالإضافة إلى أنه تصرف مبالغ طائلة وجهد ووقت على تدريب الطيارين الأجانب (يستغرق تأهيلهم من 7 أشهر إلى سنة) يكتسبون خلالها الخبرة والتأهيل بأموال الخطوط السعودية وبأيدي كوادرها ثم يغادرون بعد ذلك إلى شركات أخرى دون أدنى اشتراطات ونتج عن ذلك السلبيات حرمان الطيارين السعوديين الذين أكملوا متطلبات الترقية إلى قائد طائرة من الترقية وإعطاء هذه الفرصة للطيارين الأجانب، وكذلك حرمان قادة الطائرات المستحقين للترقية إلى طائرات أكبر من الترقية وإعطاء هذه الفرصة للطيارين الأجانب، إضافة إلى إشغال الوظائف التي كان من الممكن توظيف طيارين مبتدئين عليها وانخفاض الروح المعنوية للطيارين السعوديين وإحساسهم بالظلم وإعطاء استحقاقهم من التدريب والمميزات المالية والمعنوية لطيارين أجانب وهم يرون الطيار الأجنبي الذي يفوقونه مهارة ومعرفة يتمتع بهذه المميزات في بلدهم.

تقرير الخطوط الجوية تناوله الأعضاء بشيء من النقد لأدائها وتساؤلات عن تعثر التخصيص في قطاعاتها المختلفة وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمسافرين حيث طالب الدكتور سعد مارق رئيس اللجنة المالية بأن تفصح المؤسسة عن بند المصروفات والرواتب على وجه التحديد الذي خصص له 4.6 مليارات ريال أي بمتوسط 30 ألف ريال لكل موظف ورغم ذلك لا نكاد نقابل أحد موظفي المؤسسة إلا ويبادرنا بالشكوى من ضعف الرواتب، فلابد من إطلاع المجلس على هذا البند ليعرف نسبة التوزيع لهذا المبلغ بين قيادات المؤسسة وموظفي الوظائف الصغيرة، وأشار مارق إلى أن إيرادات المؤسسة بلغت في عام التقرير 19 مليار ريال بينما المصروفات 21 مليار ريال، ويعني ذلك وجود عجز واضح في ميزانية المؤسسة.

وتطرق الدكتور عطا السبتي إلى عجز "السعودية" عام التقرير عن خدمة مليون ونصف المليون مسافر لم تتمكن من نقلهم وقال إن تمويل المؤسسة لشراء 35 طائرة لن يحل المشكلة وأشار إلى وجود الخطوط في المرتبة 87 في أحد المؤشرات العالمية التي تعنى بالتنصيف من خلال 38 مؤشراً لرضا الركاب وغيره، وقال السبتي" أمام المؤسسة الكثير لتقوم بتحسين أدائها وتصبح منافسة والانتقال بعد ذلك للربحية".

وتساءل السبتي عن الخطط البديلة لدى المؤسسة لمواجهة الطلب المتزايد على خدمة الطيران خصوصاً أن المؤسسه تتوقع نمو الطلب خلال بضع سنوات قادمة بمعدل 60%.

د. مارق يطالب بتقرير تفاصيل توزيع 4.6 مليارات «رواتب» بين قيادات «الخطوط» وصغارها..!

ودعا الدكتور منصور الكريديس إلى تسريع تخصيص وحدة الطيران الأساسي وهي الوحدة التي يعول على تخصيصها نقل الخطوط السعودية إلى مرحلة جديدة من المنافسة حسب قوله ولفت إلى أن المؤسسة نجحت في تخصيص أربع وحدات استراتيجية لكنها لا تزال تتباطأ في تخصيص الوحدة المشار إليها، داعياً إلى معالجة مشاكل النقل الداخلي وقال " النقل الجوي مطلب اجتماعي وليس ترفيهياً"وأضاف قائلاً: إن الطلب ينمو سنوياً بمعدل 12% والخطوط في تقريرها السنوي ذكرت أنها لم تلب طلبات 1.5 مليون مسافر ما يعني اتساع الفجوة بين نمو الطلب وعجز العرض عن تلبيته وهو ما يستدعي التدخل لرسم خطة استراتيجية تلبي تنامي الطلب الداخلي.

وأشار الدكتور صدقة فاضل إلى أن معظم استطلاعات الرأي تؤكد عدم رضا المسافرين عن الخطوط السعودية، لكنه يرى أن ذلك لا يجب أن تتحمله المؤسسة لوحدها إذ هناك جهات أخرى تتحمل المسؤولية؛ حيث أن الخطوط السعودية هي الناقل الوطني الوحيد ولا يساندها نقل بري أو بحري يخفف العبء عنها، كما أن المجال كان مغلقاً أمام أي خطوط أخرى سواء محلية أو اقليمية.

وانتقد أحد الأعضاء طريقة تعامل بعض موظفي الخطوط مع المسافرين وخصوصاً المسافرين الذين يحتاجون إلى بعض المعلومات المتعلقة برحلاتهم، كما طالب الدكتور سالم القحطاني بالإسراع في تشغيل شركات الطيران التي تم التصريح لها، فيما قال الدكتور عبدالرحمن الراشد أنه لا يعتقد أن هناك انسجاماً بين ما تقدمه المؤسسة وما يتطلع إليه المواطن، مطالباً بتقارير مفصلة تمكن المجلس من الاطلاع على القوائم المالية وما هي العوائق التي تواجهها مشيراً إلى أن خلل واضح في هيكلة التمويل تحتاج إلى تحديثها لسد الفجوة التي تقع بين المؤسسة والمسافرين.

من جهتها أشارت الدكتورة زينب أبو طالب إلى أن تكلفة الصيانة تكلف "السعودية" خمسة مليارات سنوياً مشددةَ على أهمية السلامة التي قالت إنها متدنية مستشهدة بحادثة الطائرة التي وقعت في مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي في المدينة المنورة خصوصاً تسجيلات الفيديو التي يتداولها الناس وتظهر تدني مستوى الخدمات الأرضية وفيها يتأكد شاهد إهمال وتقصير، مطالبةً بالتحقيق العلني في ملابسات الحادثة واتخاذ توصيات صارمة للمحاسبة. وأضافت أبوطالب بأنه على الرغم من وجود خمسة آلاف مهندس وصرف خمسة مليارات ريال على بند الصيانة فإن الحادث الذي وقع في المدينة يظهر جلياً أن خللاً ما يتطلب التدخل العاجل من الجهات ذات العلاقة لحفظ أرواح المسافرين وضمان سلامتهم.

وعلقَّ رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ على مداخلة العضو أبو طالب بأن الإهمال والتقصير الذي تبع حادث طائرة المدينة ليس مسؤولية الخطوط بل الهيئة العامة للطيران المدني حسبما أوضح الدكتور خالد آل سعود وعضو آخر.

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن هيئة الهلال الأحمر واقترح الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود جعل مسؤولية كل مايتعلق بأعمال الإغاثة في الداخل والخارج وتقديمها لمستحقيها إلى "الهيئة" لتكون هي جهة الاختصاص الوحيدة في هذا المجال وذلك تنفيذاً لما ينص عليه نظامها في مادتيه الرابعة والخامسة.

وانتقدت الدكتورة فاطمة القرني عدم تفعيل الهيئة للأقسام النسائية حيث لازالت دون المأمول، كما تساءلت عن مشروع تطوير البنية التحتية للخدمات الإسعافية الذي لازال يراوح مكانه رغم أهميته، منذ موافقة المقام السامي عليه في عام 1429 وتعثره بالاعتمادات المالية.
وأيَّد أعضاء توصية اللجنة الصحية الداعية إلى تخصيص مسارات خاصة بسيارات الإسعاف في المدن الكبرى لكنهم طلبوا تغيير صياغتها ليمكن تطبيقها على أرض الواقع حيث قال الدكتور سامي زيدان إنها تحتاج إلى ثقافة الانضباط وتطبيق الأنظمة المرورية بشأنها، وأضاف بأن تطبيق مثل هذا الاقتراح يحتاج لآليات تضمن عدم استخدامه من قبل مستخدمي الطريق.
وفي شأن الإسعاف الطائر قال الدكتور مفرح الزهراني إن تكلفة الطائرات عالية وتصل قيمة استئجارها إلى 43 مليون ريال في الشهر لذلك لابد من امتلاكها، كما أشار إلى أنه تقدم بتوصية بشأن تسريع قرار مجلس الوزراء المتعلق بنقل الموتى في حوادث الطرق التي يذهب يومياً 17 شخصاً ضحية لها.
من جهته شخص عضو الصعوبات التي يواجهها الهلال الأحمر بأنها تتركز في قلة المعدات الطبية وضعف مستواها، وتدني مستوى التدريب لدى كوادره، وكذلك مشكلة الاتصالات والوصول إلى منزل المريض وطالبت الدكتورة حياة سندي بتفعيل خدمة إسعاف الهاتف التي تقدم حتى وصول الطبيب المختص لموقع الحادث.

إدخال 250 يتيماً في برامج جمعية الرعاية الأسرية بالشرقية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
اضغط هنا

عبدالله المانع - الدمام

وقعت جمعية وئام للرعاية الأسرية بالمنطقة الشرقية ظهر أمس الثلاثاء اتفاقية تعاون مع المؤسسة الخيرية لرعاية الايتام بالمنطقة وذلك بمقر جمعية وئام بفيصلية الدمام، حيث شهد التوقيع من جمعية وئام المدير العام الدكتور محمد العبدالقادر ومن جانب المؤسسة الخيرية لرعاية الايتام المدير العام علي الطلال. واوضح العبدالقادر ان الجمعية مهيأة لادخال ايتام المؤسسة والبالغ عددهم اكثر من 250 يتيمًا ويتيمة في برامجها ومنها تأهيل المقبلين على الزواج ومساعدتهم ماديًا وغيرها من البرامج التي تقدمها الجمعية مضيفاً: إن وئام سبق وان قدمت الدعم لدار الرعاية الاجتماعية بالدمام. وأضاف العبدالقادر: إن وئام تهدف الى بناء شراكات استراتيجية مع كافة الجهات ذات العلاقة بالشباب والفتيات والأسر بالمنطقة لتقديم خدماتها لهم.

÷ملتقى الشباب× يطلق ÷شمعة الكفيف× لدعم قضايا ÷المعاقين بصرياً×

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
اضغط هنا

أنور السقاف- جدة
يطلق ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة حملة «شمعة الكفيف» بالتعاون مع جمعية إبصار الخيرية للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية وذلك لتوعية أفراد المجتمع بدورهم المنوط بهم تجاه المعاقين بصريًا، وكيفية التعامل معهم، وسبل خدمتهم، ودعم قضاياهم. وقال المشرف العام على فعاليات ملتقى الشباب بمنطقة مكة المكرمة يوسف الزايدي أن المسؤولين عن الحملة يعملون حاليًا بالتنسيق مع جمعية إبصار الخيرية في محافظة جدة للتوصل إلى آلية معينة تسير وفقها الحملة وذلك لتخصص الجمعية في خدمة المعاقين بصريًا وإمتلاكهم خبرة طويلة المدى في المجال، مشيرًا إلى أن الملقتى سينفذ زيارة يوم الخميس المقبل لمقر الجمعية والتعرف على ماتقدمه من خدمات علاجية وتأهيلية. وقال الزايدي إن عددًا من شباب الملتقى سيلتقون خلال زيارتهم الأمين العام لجمعية إبصار محمد توفيق بلو، إذ يوجد مجموعة من المحاور، التي سيتم مناقشتها مع الأمين العام، لافتًا إلى أنه من بين المحاور المحددة مدى تفشي الإعاقة البصرية في المجتمع السعودي، وأبرز أسباب إصابات العمى في السعودية. وأضاف: «كما سيتم خلال الزيارة الحدث عم برامج تأهيل المعاقين بصريًا ومدى قوة تواجدهم في سوق العمل السعودية، إذ يوجد العديد من برامج تأهيل المعاقين بصريًا لسوق العمل، لكننا نرغب في معرفة مدى جدواها ونجاح منتجاتها، إضافة إلى تجاوب القطاع الخاص مع هذه البرامج وتوظيف ذوي الاعاقات البصرية المؤهلين للعمل». وعن عمل حملة «شمعة الكفيف» أجاب الزايدي بأنه الأهداف الرئيسية للحملة هو نشر التوعية بين أوساط الشباب في طرق التعامل مع ذوي الإعاقات البصرية، وتيسير تنقالاتهم في الأماكن العامة، ودعمهم للحصول على جل الوسائل التي تيسر حياتهم المعيشية. ونوه إلى أن شباب الملتقى في منطقة مكة المكرمة سيخصص لقاءً لأمين جمعية إبصار الخيرية محمد توفيق بلو مع الشباب، للحديث عن تجربته الشخصية وعمله ملاحًا جويًا، ومن ثم كيفية إصابته بالعمى، وطرق تغلبه على التحديات التي واجهته في حياته، حتى أصبح أحد أفراد المجتمع المهمين في خدمة مجتمع الإعاقة البصرية. من جهتها رحبت جمعية إبصار الخيرية بفكرة الحملة، التي ستسهم بشكل كبير في نشر معلومات جيدة عن طرق الوقاية من الإصابة بالعمى، إذ أوضح الأمين العام للجميعة محمد توفيق بلو أن الجمعية ستعرف ملتقى الشباب بكل الخدمات التي تقدمها، واطلاعهم على الأجهزة التي يستخدمها المعاقون بصريًا، مؤكدًا أنه حملة «شمعة الكفيف» بادرة خيرة، لاسيما أنها من شريحة الشباب الذي يعول عليهم كثيرًا في حركة التطور والنهضة بالوطن.

الزميع: الحالة المادية والاجتماعية والسن معايير مفاضلة الدعم السكني

آلية خاصة للمتقاعدين.. والاستقطاع الشهري لا يزيد عن25٪

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
اضغط هنا

عبدالله الدهاس- مكة المكرمة
كشف المشرف العام على الدراسات والتخطيط، والمتحدث الرسمي باسم وزارة الإسكان الدكتور محمد الزميع عن وجود معالجة خاصة للمواطنين من ذوي الدخول المالية المنخفضة في برامج الإسكان، وأضاف أن الحالة المالية والاجتماعية والصحية والسن ستكون معايير المفاضلة الحصول على الدعم السكني ومنتجات الإسكان المتمثلة في الأراضي والقروض والوحدات السكنية.

وقال الزميع : إنه سيتم تشكيل لجنة من وزارات المالية والشؤون الاجتماعية والإسكان لإيجاد آلية مناسبة للتعامل مع هذه الفئة وخاصة المتقاعدين منهم، مشيرًا إلى أن التقديم على منتجات الوزارة متاح لكل أسرة سعودية لا تملك مسكنا خاصا بها.
وأضاف: إن الوزارة انتهت من إعداد اللائحة، والتي تتضمن نقاط المفاضلة لكل معيار من المعايير التي تم وضعها وسيتم رفعها قريباً لاعتمادها والتي تعتمد على الحالة المالية للمتقدم والسن وعدد أفراد الأسرة والحالة الاجتماعية كالمطلقات والأرامل والمعاقين والحالة الصحية للمصابين ببعض الأمراض كالسرطان وغيرها، مشيرا إلى أنه سيكون هناك نقاط إضافية للمطلقات والأرامل والمعاقين بينما هناك حد أقصى لنقاط المفاضلة بالنسبة لأعداد أفراد الأسرة من الأبناء والبنات، لافتا إلى أن الرجل المتزوج من أربع نساء سوف يعامل معاملة الرجل المتزوج من زوجة واحدة في نقاط المفاضلة.
وأبان المهندس الزميع أن الوزارة سوف تقوم بعد الانتهاء من فترة التقديم والتي ستبدأ بعد شهرين بمعالجة بيانات المتقدمين، والتأكد منها عبر مركز المعلومات الوطني ووزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد، والتي سوف تستغرق نحو ثلاثة أشهر بعد التقديم، مشيرا إلى أن اللائحة نصت على ألا يزيد الاستقطاع الشهري عن 25% من دخل المتقدم، لافتا إلى أنه يشترط في الأسرة المتقدمة أن تكون مقيمة في المملكة ويستثنى من ذلك من كان خارج المملكة للعلاج أو الدراسة أو العمل.
ولفت إلى أن الأصل أن يتقدم الزوج بالطلب، وفي حالة كانت الزوجة هي المسؤولة عن الأسرة فيتعين عليها إحضار صك إعالة من المحكمة الشرعية لقبول طلبها، مشيرا إلى أنه تم التركيز على أن تكون نقاط المفاضلة قياسية وسهلة عند إدخالها في البرنامج الآلي وبدون أن يكون هناك تدخل، وأضاف أن الوزارة استعرضت جميع تجارب الدول في برامج الإسكان وخرجت بهذه الآلية والمعايير، التي تحقق العدالة والشفافية والتوازن ما بين المستحقين للدعم السكني وألا تكون مقتصرة على شريحة معينة من المجتمع والاستدامة للأجيال المقبلة.
وأوضح المهندس الزميع أنه سيتم احتساب المدة للمتقدمين على برامج الإسكان ممن سبق، وأن تقدموا بطلبات قروض من صندوق التنمية العقاري قبل تاريخ 1434/7/23هـ، وكذلك المتقدمون بطلب قرض بدون أرض، مشيرًا إلى أنه يتعين عليهم تحديث بياناتهم، لافتًا إلى أن منتجات الإسكان التي ستسلم للأسر تتمثل في الأراضي المطورة والوحدات السكنية الجاهزة والقروض.

مستفيدو الضمان الاجتماعي يطالبون بزيادة المستحقات بينها ترميم المنازلو التأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
اضغط هنا

صهيب الفقيه - جدة تصوير- أحمد السابطي
جدد عدد من مستفيدي الضمان الاجتماعي مطالبهم بزيادة المستحقات الشهرية والسنوية كونها لا تغطي احتياجاتهم اليومية مع ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية،و طالب البعض بسرعة إنهاء إجراءات المتقدمينو إعادة دراسة شروط الاستفادة من الضمان فيما بشر مدير مكتب الضمان الاجتماعي بجدة محمد اللحياني بتطبيق برامج جديدة مازالت قيد الدراسة مثل ترميم المنازلو التأمين الصحي وقال علي عبد الرحمن أن المستحقات التي تصرف من الضمان الاجتماعي لا تفى بالغرض بعكس ما كان في السابق في ظل الارتفاع الشديد للأسعار والتي تتصاعد يوما بعد يوم
والتقط طرف الحديث يحيى محمد قائلا :" لدي 5 أبناءو اسكن بالإيجارو ما يتم صرفه لنا من الضمان لا يكاد يتجاوز الـ 4000 ريال شهرياً حيث أقوم بشراء احتياجات المنزل الشهرية بالإضافة إلى المصاريف المدرسيةو المتطلبات الأخرى لأجد نفسي قبل نهاية الشهر انتظر نزول المساعدة المالية مرة أخرى إلى حسابي". وشاركه الرأي سعد سلطان

وقال :" أقوم في أغلب الأحيان بالمتاجرة بالخضار والفاكهة لمعرفتي بأنه سوف يأتي ذالك اليوم الذي يسبق منتصف الشهرو لا أجد ما أقوم بصرفه على أسرتي حيث أن ثلاثة أرباع ما يتم صرفه لي من الضمان يذهب في سداد إيجار المسكن".

وقالت عبير فيصل:" أنا أرملة منذ سنةو 7أشهرو لدي 3 أبناء أقوم بإعالتهم،و قمت بتقديم طلب الانضمام كإحدى المستفيدات من الضمان إلى أنهو حتى الآن لم أجد رداً على طلبيو قمت بالمراجعة أكثر من مره ليخبرني الموظف أن الطلب لا يزال قيد الدراسة".

ويشير صالح منصور إلى انه موظف في القطاع الخاص وراتبه 3700 ريال، ويعول 4 أبناء ووالدتهم ويسكن بالإيجار ويضيف:" قمت قبل قرابة الشهر بتقديم طلب الالتحاق بالضمان الاجتماعي إلا أنه تم رفض الطلب بسبب عدم استيفائي لضوابطو شروط الانضمام إلى المستفيدين" وطالب بإعادة النظر في هذه الشروط التي قد يكن أغلبها قديماً ولا يتوافق مع الوضع الحالي.

ومن جانبه قال مدير مكتب الضمان الاجتماعي بجدة محمد اللحياني ل"المدينة" ان المساعدات التي تقدم من قِبل مكاتب الضمان الاجتماعي ليست محصورةً على من هم عاجزين عن العمل أو للأراملو غيرهم من مستحقيها الأساسين.

وأشار إلى أن هناك مساعدات مالية يتم تقديمها للمستفيدين الذين تكون رواتبهم أقل من أن تكون كافية لتغطية مصاريف الأسرةو ذلك وفق نظامو قوانين معينة حيث يقوم المستفيد بتقديم طلب إلكترونيو تتم إحالة الطلب الى لجنة مختصة مكلفة بدارسة الطلبو مدى استيفائه للشروط بالنظر في راتب المتقدمو عدد أفراد أسرته.

وقال أن التقديم لم يعد ورقياً كما كان في السابق وأصبح التقديم الآن عن طريق الموقع الرسمي للشؤون الاجتماعية، حيث يقوم المتقدم بتسجيل طلبه إلكترونياً عن طريق الموقع وتتم دراسة الطلبو التأكد من أن المتقدم يحق له الاستفادة من مقطوعات الضمان، مضيفاً أن جميع الطلبات يتم دراستها وتظهر نتائجها في يوم 25 من كل شهر.

وأكد أن هناك برامج عدة يتم دعمها من قبل مكاتب الضمان مثل الحقيبةو الزى المدرسيو الفرشو التأثيث بالإضافة إلى المشاركة بتسديد جزء من فاتورة كهرباء المستفيد.

ذكر ان من بين البرامج التي تدعمها مكاتب الشؤون الاجتماعية برنامج الأسر المنتجة بنوعيها الفردي والأسريو برنامج مركز "ثُول" المختص بدعم الصيادين وتوفير معدات وقوارب الصيد لهم عن طريق مرفأ ثول.

وأوضح أن هناك برامج أخرى قيد الدراسة مثل ترميم المنازلو التأمين الصحي مضيفاً أن مكاتب الضمان الاجتماعي تقوم بإصدار بطاقات الصراف الآلي للمستفيدين قبل شهر من فترة انتهاء صلاحية البطاقة المستخدمة ليتم تسليمها إلى المستفيدين دون تأخير.

وبين أن اللجنة المختصة هي من تقرر المبلغ المستحق للمستفيد بعد دراسة طلبه وأن البرامج التي تدعمها مكاتب الشؤون الاجتماعية برنامج الأسر المنتجة بنوعيها الفردي والأسري و برنامج مركز "ثُول" المختص بدعم الصيادين وتوفير معدات وقوارب الصيد لهم عن طريق مرفأ ثول.

واشار الى أن هناك برامج أخرى قيد الدراسة مثل ترميم المنازل والتأمين الصحي مضيفاً أن مكاتب الضمان الاجتماعي تقوم بإصدار بطاقات الصراف الآلي للمستفيدين قبل شهر من فترة انتهاء صلاحية البطاقة المستخدمة ليتم تسليمها إلى المستفيدين دون تأخير وذكر أن اللجنة المختصة هي من تقرر المبلغ المستحق للمستفيد بعد دراسة طلبه.

توثيق إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669618.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

وثقت وزارة الشؤون الاجتماعية في الدليل الارشادي الأول للعمل النفسي، الإجراءات النفسية الموصى باتباعها مع حالات الإيواء في مراكز الرعاية إذا كان الأمر متعلقا باستقبال حالة جديدة، أو حالة محالة من مركز آخر، كما وثقت الإجراءات النفسية الموصى باتباعها للتعامل مع حالات العنف الأسري، الحماية الاجتماعية وحالات الطوارئ في الطب النفسي.

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في الإدارة العامة للخدمات الطبية بوكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة «الدليل الإرشادي الأول للعمل النفسي». وبين خالد بن دخيل الله الثبيتي مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي أن الدليل الذي أصدرته الوزارة ممثلة في الادارة العامة للخدمات الطبية بوكالة الوزارة، يتضمن مهام العمل النفسي وإجراءاته مع الفئات المستفيدة من خدمات الوزارة من أيتام، مسنين، معوقين وأحداث وغيرهم من الفئات التي تعاني من مشكلات واضطرابات سلوكية ونفسية وتحتاج لعمل نفسي منظم من قبل الأخصائيين النفسيين، وذلك من خلال التشخيص والبرامج والأنشطة الخاصة بتعديل السلوك، والتدخل المبكر للكشف عن مشاكلهم النفسية ومساعدتهم في التغلب عليها.

وأضاف أن الدليل احتوى على التوصيف الوظيفي لعمل الأخصائي النفسي، كيفية تقييم الأخصائي النفسي، أدوات القياس في العمل النفسي، الميثاق الأخلاقي لعمل الأخصائي النفسي، قائمة بالاختبارات والمقاييس النفسية الموصى باستخدامها، بعض النماذج والاستمارات الموصى باستخدامها في العمل النفسي.

أكد أن قرارات الهيئات مستقلة لا يتدخل فيها الوزير.. رئيس تسوية الخلافات لـ «عكاظ»:

مدونة للقضاء العمالي وفصل إلكتروني للخلافات العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669617.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

كشف لـ«عكاظ» رئيس الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية الدكتور عبدالله العبداللطيف، أنه سيتم إطلاق مدونة للأحكام العمالية يتم خلالها حصر القرارات والمبادئ الخاصة بلجان القضاء العمالية، وذلك في إطار مشروع تطويري جديد سيبدأ تنفيذه خلال الأيام المقبلة ويكتمل نهاية العام ويهدف للتوسع في عدد الهيئات العمالية في المناطق بالتدريج، وزيادة عدد المستشارين في اللجان العمالية للبت السريع في القضايا العمالية، إضافة للتحول إلى العمل الإلكتروني من خلال ربط لجان تسوية الخلافات العمالية في المناطق البعيدة بالهيئة العليا لتسوية الخلافات بالرياض لتكون الجلسات متاحة ومنظورة في الوقت ذاته للجنة عبر الحاسب الآلي.

وقال «لدى الهيئة توصيات مهمة جار تنفيذها وهي ثمرة دراسات مستفيضة للسلبيات والاحتياجات في ما يتعلق بالقضايا العمالية، قدمها مستشارون عالميون، من ضمن هذه التوصيات التي سيتم الأخذ بها على وجه السرعة إيجاد مبان خاصة ومستقلة للجان العمالية وتدريب الأعضاء وزيادة عددهم».

وكشف العبداللطيف عن توقيع اتفاقات بين الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية ومعهد القضاء العالي لتدريب الكوادر البشرية في الهيئات والأعضاء باحثي القضايا، وذلك في برنامج تدريبي شامل على رأس العمل، إضافة لاتفاقات مع جامعة الإمام للتوسع في تدريب منسوبي اللجان والهيئات العمالية.

وأضاف أن الهيئة خصصت لأول مرة مترجمين للتواصل في القضايا العمالية لغير الناطقين باللغة العربية، والاستعانة بهم في الجلسات التي يكون فيها التواصل عن بعد في المناطق النائية، مؤكدا أن كراسة الشروط الخاصة بالتعاملات الإلكترونية تم الانتهاء منها وسيتم طرحها في الأيام المقبلة لشركات التقنية للمناقصة ليكون بعد ذلك جميع التعاملات تتم إلكترونيا.

وشدد على أن القضاء العمالي قضاء عاجل لا يحتمل التأخير، كون أن حقوق العمال حقوق ذات امتياز وفق الأنظمة الدولية.
وأوضح أنهم يسعون لإيصال الخدمة ونشر الهيئات في كل منطقة ومحافظة، مع افتتاح مكاتب اتصال في المناطق النائية.

بتكلفة تجاوزت 66 مليونا

مبنى جديد لـ "تأهيل" الدواسر يستوعب 864 نزيلا ونزيلة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669647.htm

سعاد الشمراني (الرياض)، غازي المسعري (وادي الدواسر)
نقل نزلاء مركز التأهيل الشامل بوادي الدواسر الأسبوع الماضي إلى المبنى الجديد الواقع في الجوبة، والذي يتسع لـ 864 نزيلا ونزيلة، بتكلفة تجاوزت 66 مليون ريال.
وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، أنه جرى نقل المقيمين بمركز التأهيل الشامل بوادي الدواسر والبالغ عددهم 93 حالة من شديدي ومتوسطي الإعاقة، وفق خطة مسبقة تضمنت سلامة جميع الحالات، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية بالمحافظة، مبينا أن المبنى الجديد سيرفع من مستوى الخدمات التي تقدم للمقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة بالمركز، سواء من يحال للرعاية الإيوائية، والاجتماعية، أو الطبية، والترفيهية، والتعليمية، بالإضافة إلى تقديم الإعانات السنوية على من تنطبق بحقه الشروط، ومنحهم بطاقة تخفيض الإركاب، ومواقف مرورية، حسب توفر الشروط، وتوفير أجهزة طبية مساعدة للمعوق ليتجاوز الإعاقة، وذلك بتأمين السماعات الطبية، والكراسي المتحركة والكهربائية، على حسب إعاقته واحتياجه.
يذكر أن الأرض التي تم إنشاء مركز التأهيل الشامل الجديد عليها، قد تبرع بها رجل الأعمال الشيخ شجاع القرموط لوزارة الشؤون الاجتماعية.
وكان وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، قد أصدر عدداً من القرارات الصارمة في «قضية مقطع الفيديو»، الذي نشرته «عكاظ» ويظهر بعض ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم تكبيل بعضهم وترويش آخرين وهم عراة من قبل عمال الرعاية وبشكل جماعي، أشير إلى أنهم نزلاء التأهيل الشامل بوادي الدواسر، كما أظهر المقطع نزلاء يتناولون وجباتهم على البلاط فيما يتم تغيير ملابسهم بالطريقة نفسها.
وقد شملت القرارات إعفاء مدير المركز من منصبه، وحسم مرتب شهر منه، إضافة لحسم مرتب شهر لستة من موظفي المركز، وتغريم الشركة المشغلة 533 ألف ريال وإجراء تدوير وظيفي شامل للمركز.

"سايتك" يحتضن اليوم العالمي للطفل العربي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669849.htm

سعيد الباحص (الدمام)
ينظم مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية (سايتك) بالتعاون مع فريق لنتفكر التطوعي بعد غد الجمعة فعاليات اليوم العالمي للطفل العربي.
وأوضح مشرف الفريق والمسؤول عن الفعالية ياسر السيف، أن الفعالية تهدف إلى تثقيف الآباء والأمهات وتوعيتهم بالجوانب المعرفية والصحية للأطفال ونشر ثقافة تعامل الأسرة مع الطفل ومراعاة حقوقه التربوية والنفسية والاجتماعية، من خلال مشاركة بعض الجهات كهيئة حقوق الإنسان ممثلة بوحدة الأسرة وجمعية اضطراب وفرط الحركة وتشتت الانتباه (افتا الشرقية)، ومشاركة حملة «أنت وطفلك» لتقديم معلومات علمية حول (24) متلازمة غير شائعة أو نادرة في العالم، وأيضا مشاركة جمعية جود النسائية، وسيكون هناك ورشة عمل للآباء والأمهات بعنوان «أطفالنا والأجهزة الحديثة.. المخاطر والحلول» بعد صلاة المغرب.
من جانبه، أشار مدير العلاقات العامة والتسويق في سايتك وليد الرشيد، أن الفعالية تأتي ضمن أهداف المركز العلمية والمعرفية والترفيهية في خدمة وتوعية المجتمع والمصاحب لبرنامج سايتك المعرفي الذي سينطلق بعد غد الجمعة، ولمدة أسبوع ويتضمن إقامة العديد من الفعاليات العلمية والتوعوية والترفيهية منها العروض العلمية والرسم الحر والمسابقات وعروض الأفلام الجديدة وزيارة القاعات العلمية، أيضا الأجنحة التوعوية منها جناح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمتمثل بالإدارة العامة للتوعية والتثقيف وإدارة الندوات والمؤتمرات بنجاح بتوعوي ومحاضرة خلال البرنامج، وهناك أيضا فعاليات أخرى خلال فترة البرنامج بالشراكة مع بلدية الخبر ضمن مهرجان الخبر السياحي منها أمسية مع طيارين الصقور السعودية، ومسرحية للأطفال وأناشيد لفرقة الألحان.

أبو رياش يوضح لـ "البلاد" حقيقة مغادرته لجنة تثمين العقارات.. تقديرات أقل من 50 ٪ من السعر السوقي أضاعت حقوق الناس

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/3773

مكة المكرمة - خالد محمد الحسيني ..
اوضح الشريف منصور صالح ابورياش رئيس اللجنة العقارية بالغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة لـ «البلاد» عقب طلب اعفائه عقب اعلانات في الصحف المحلية من رئاسة اللجنة . ان اسباب ذلك تعود الى اصرار الجهات «المالية» وتأثيرها على قرار اللجنة بدون وجه حق حيث ان نظام نزع الملكية يلزم الاعضاء التوقيع على محضر «التثمين» بالموافقة او التحفظ الا ان الجهات المالية بحكم «التسلط» تطلب المحاضر بدون التوقيع في بعض المشاريع وتبقى لديها وقت من الزمن حتى تصادق عليها او صدور قرار صاحب الصلاحية بتغيير اللجنة بالكامل حسب رأي مندوب الجهة المالية ويبقى المواطن عدداً من الشهور دون استلام «التعويض» وقال ان اعادة النظر دائما ما ترفع اسعار السعر لفارق الزمن ودون ادراك ان عقارات مكة المكرمة لها خصوصيتها لان الاسعار تتحرك تصاعديا لتقلص المساحة المكانية بشكل سريع. قرار الديوان وقال ابو رياش ان من اسباب طلب مغادرته صدور حكم ديوان المظالم بإلغاء قرار التثمين واعتبار احد الاعضاء «وصياً» على اللجنة ورغبته بتثبيت القيمة السابقة والتي لا تمثل السعر العادل. تقديرات بخسة وحول تضرر الناس من التقديرات قال ابو رياش نعم هناك تقديرات «بخسة» تمثل 50% من السعر السوقي وعلى استعداد لاثبات ذلك وطالب ابورياش تشكيل لجنة من المستشارين ذوي الخبرة وعضوية احد اصحاب الفضيلة قضاة

المحكمة الادارية للوقوف على الطبيعة وعلى الموازنة بين اسعار التميز والاسعار السوقية التي لا تخفى على احد وعندها تظهر الحقائق الجلية مشيراً انه لا يريد ان يصبح مصدر «هلكة» لعقارات الناس. تقديرات عادلة وختم ابو رياش بانهم قدروا عقارات الشامية - الفلق - القرارة - الراقوبة باسعار عادلة حققنا في تقديراتها 13 منهجية ولم يظلم احد منذ عام 1429هـ وكل عملنا مع جميع الجهات دون مقابل احتساباً للاجر ولكن عند صدور بعض الامور التعسفية من مسؤول يجب ان يدرك ان لجان التثمين متطوعون وليسوا تحت ادارة اية جهة ولن نقبل ان نكون مجحفين او مجاملين على حساب الآخرين. ابو رياش أشار لاحد الاعضاء الذي اعتبر نفسه «وصياً وناظراً وبصفة غير موضوعية مما اثر سلباً في عمل «اللجنة».

الدفاع المدني يباشر بئرا مكشوفة كادت أن تلتهم طفلين

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/3772

جدة- إبراهيم البارقي ..
باشرت دورية السلامة بالدفاع المدني بمركز القوز التابع لمديرية الدفاع المدني بمحافظة القنفذة أحد المواقع التى يتنزه فيها المواطنون غرب قرية خميس حرب في منطقة صحراوية وذلك لوجود بئر مكشوفة كاد طفلان أن يسقطا داخلها.وذكر والد الطفلين أنه كان برفقة عائلته للتنزه بهذا المكان الصحراوي ولم يتنبه لوجود البئر حيث أن الأشجار كانت تحيط به من جميع الجوانب وكانن البئر على سطح الأرض ويصعب مشاهدتها إلا أن عناية الله حفظت أبنه أحمد 8 سنوات وشقيقته أمل 4 سنوات من السقوط بداخلها في الوقت الذي كانا يلهيان قريبا منها.وأردف محمد البارقي:" قمت على الفور بإبلاغ الدفاع المدني عن الموقع بعد أن أخبرني أبنائي وأطالب المعنيين في هذه المنطقة بمراقبة مواقع التنزه والقيام بدفن هذه الآبار عديمة الفائدة والتى تحولت إلى مصائد للأطفال. وأوضح مصدر بالدفاع المدني بالقنفذة أنه تم معاينة موقع البئر على اثر البلاغ الوارد وتم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة المواطنين وأطفالهم حيث أن الموقع يكثر به المتنزهين وبقاء البئر يشكل خطورة كبيرة على الأرواح.وأشار أنه تم التوصل إلى صاحب البئر وهو رحل طاعن في السن وتم التنسيق لطمرها لعدم الاستفادة منها وخطورتها إذا بقيت بهذه الصورة.

ساب يعيد تأهيل منازل 60 أسرة محتاجة

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/3733

الرياض ـ البلاد ..
أكمل البنك السعودي البريطاني إعادة تأهيل 60 منزلاً من منازل الأسر المحتاجة في عدد من أحياء مدينة الرياض. وتعتمد هذه المبادرة على تهيئة منازل الأسر المحتاجة وتوفير متطلباتهم الضرورية من الأجهزة والمعدات الكهربائية ووسائل التدفئة اللازمة لمواجهة برد الشتاء، بهدف مساعدة تلك الأسر للتغلب على الظروف المعيشية التي

تواجههم.وتتميز المبادرة باعتمادها على مبدأ العمل الميداني بمشاركة موظفي البنك مع فريق متخصص في البحث عن الأسر الجديرة بالمساعدة، وتوزيع المساعدات عليهم.وتأتي هذه المبادرة ضمن أطار برامج ساب في خدمة المجتمع، وذلك إيماناً بأهمية البرامج والأنشطة التي تلبي احتياجات المجتمع بشكل مباشر، وتسهم في تحسين المستوى المعيشي للأسر المحتاجة وتؤمن المتطلبات الضرورية لهم.

مستشفى يرفض مريضا مهددا بالموت

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=174899&CategoryID=3

سراة عبيدة: محمد آل عطيف
تزداد حالة المواطن محمد جابر آل يزيد "20 عاما"، المنوم في مستشفى سراة عبيدة منذ أسابيع سوءا، بشكل يهدد حياته؛ لعدم توفر التغذية الوريدية، في الوقت الذي اعتذر فيه مستشفى "خميس مشيط، عن قبوله بحجة عدم توفر سرير شاغر. بحسب خطاب تحتفظ "الوطن" بصورة منه.
وقال راعي آل يزيد "شقيق المريض"، "تعرض أخي لحادث مروري في مركز الفرشة، ونقل على الفور إلى مستشفى سراة عبيدة، ومنها نقل إلى مستشفى عسير المركزي، وتضمن التقرير الطبي أنه أُصيب بعدد من الكدمات النزفية الدماغية، إضافة إلى نزف تحت العنكبوتية، وآخر داخل البطين، مع كسر في الجهاز الفقاري للعصب الشوكي الثاني، وإزاحة بسيطة وميلان سني الشكل، وتم قبوله في المستشفى، لكن حالته بقيت كما هي دون تقدم يذكر، فأعيد إلى مستشفى سراة عبيدة"، مشيرا إلى أنهم حاولوا نقله إلى مستشفى خميس مشيط، ولكنه رفض لعدم وجود سرير شاغر.
وناشد الشقيق الجهة المختصة بإعادة أخيه إلى "عسير المركزي" أو نقله إلى مستشفى متقدم؛ لأن حالته تتدهور بسبب عدم توفر الإمكانات اللازمة، ومنها التغذية الوريدية التي تحتاج إلى معامل خاصة.
إلى ذلك، قال النطاق الرسمي في صحة عسير سعيد النقير لـ"الوطن"، إن "المريض حول من مستشفى الفرشة، ونقل إلى عسير المركزي، وعولج من قبل أطباء المخ والأعصاب، وأجريت له عملية استكشافية للبطن، تم خلالها استئصال الطحال، وانتهى علاجه بالمستشفى، حيث لا يمكن عمل أكثر مما قُدم له، وحول إلى مستشفى سراة عبيدة لاستكمال علاجه، ويحتاج فقط إلى علاج تغذية وريدية وتمريضية، وهذه الخدمة ليست متوفرة حاليا في مستشفى المحافظة، لذا قام المستشفى بمخاطبة عسير المركزي، ومستشفى الخميس لقبول الحالة، وما زال العمل جاريا لتحويل المريض لأي منهما".

خلال افتتاح معرض اليوم العالمي للإعاقة في مول بـ"جازان"

الشهراني: تفعيل مجلس الإعاقة سيكفل حقوق ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://sabq.org/a2Ofde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
أكد عضو مجلس إدارة الاتحاد العربي للعلاج الطبيعي بجامعة الدول العربية الأخصائي سعد بن محمد الشهراني، أن تفعيل الأمر السامي ببداية أعمال المجلس الأعلى للإعاقة في المملكة، سيكون ذا فائدة تنظيمية للخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة في جميع أنحاء المملكة، مشيراً إلى أن المجلس سيفرز بإذن الله خارطة تنظيمية، لتقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في تقديم الخدمات لفئة غالية ومنتجة من المجتمع.
جاء ذلك في تصريحات صحافية لـ"الشهراني" خلال افتتاح معرض اليوم العالمي للإعاقة في الراشد مول بجازان أمس الأول بتنظيم من صحة جازان وبحضور مدير عام التأهيل الطبي بوزارة الصحة الدكتور علي القرني، ومشرف عام خدمات التأهيل الطبي بوزارة الصحة الدكتور فهد الزهراني، ومدير التأهيل الطبي بصحة جازان الدكتور حسين حداد، ومدير التأهيل الطبي بصحة الطائف الدكتور حسام المالكي، وعدد من المسؤولين الصحيين في مجال التأهيل الطبي بالمملكة.
وأوضح "الشهراني" أن ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة يعلقون عديداً من الآمال، وينظرون للمجلس الأعلى للإعاقة بطموحات كبيرة، وذلك في جمع شتات الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، التي تتجاذبها أكثر من جهة حكومية وشبه حكومية مما شتت الجهود العظيمة في هذا الجانب وقلل بشكل كبير استفادتهم منها.

رفعت ملف القضية للمحكمة العليا بالرياض للبتّ فيها نهائياً "الاستئناف بمكة" تؤيد حكم القتل تعزيراً بحق "مغتصب القاصرات"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://sabq.org/q1Ofde

سعود الدعجاني- سبق- جدة:
كشفت مصادر أن محكمة الاستئناف في مكة المكرمة، أيدت الحكم الصادر من المحكمة العامة بجدة، القاضي بالقتل تعزيراً بحق المتهم في قضية اختطاف عدد من الفتيات القاصرات وترويعهن، والاعتداء عليهن بالضرب وإدخالهن إلى منزله بالإكراه، وارتكاب الفاحشة بهن بالقوة.
ورفعت محكمة الاستئناف ملف القضية إلى المحكمة العليا في الرياض للبتّ فيها نهائياً.
وكانت محكمة الاستئناف أعادت قبل شهرين ملف قضية "مغتصب القاصرات" إلى المحكمة العامة في جدة؛ لوجود ملاحظات على الحكم الصادر من المحكمة، وطالبت بتوضيح هذه الملاحظات المسجلة في ملف القضية.
ونظرت لجنة قضائية في لائحة المدعي العام الخاصة بقضية "مغتصب القاصرات"، طالب خلالها بقتل المتهم حداً، باعتبار أن ما أقدم عليه يعدّ من أفعال الحرابة.
وواجهت هيئة الادعاء المتهم بتهم اختطاف عدد من الفتيات القاصرات بعد توافر أدلة لجهة التحقيق لإدانته باستدراج ثماني فتيات تتراوح أعمارهن بين 6 و 12 عاماً، من أماكن مختلفة في جدة، واختطافهن وترويعهن والاعتداء عليهن بالضرب وإدخالهن إلى منزله بالإكراه، وارتكاب الفاحشة بهن بالقوة، وإرغام بعضهن على شرب المسكرات، وإجبارهن على مشاهدة لقطات فيديو وصور إباحية على جهاز الحاسوب الخاص به، ثم إخراجهن من منزله وإلقائهن في الشوارع العامة.

حقوق الموتى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/592877

محمد اليامي

قلت ذات حديث عن قصة عامل آسيوي توفي والده هناك، وهو مقيم هنا إنني أستلهم قوله تعالى «وجعلنا بعضكم لبعض سخرياً»، وأستحضر أيضاً قوله عز وجل «نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً»، وبحثت قليلاً لأجد تفسيراً مبسطاً، فوجدت على لسان أبوحيان الأندلسي: «وقوله تعالى (سخرياً) بضم السين من التسخير بمعنى الاستخدام، لا من السخرية بمعنى الهزء، والحكمة هي أن يرتفق بعضهم ببعض، ويصلوا إلى منافعهم».

أتذكر ما قلت بعدما وقعت عيناي على عنوان الزميلة «الاقتصادية» « 3764 جثة وافد متروكة في ثلاجات الطب الشرعي» وهو عنوان محزن من جوانب عدة، بدءاً من أحزان أهالي المتوفين هناك، وانتهاء بحزننا على استهتار الكفلاء بهذا الجانب، ومروراً بضعف الإجراء الرسمي المتخذ ضدهم كما تقوله تفاصيل القصة التي نشرتها الصحيفة على لسان مسؤول في وزارة الصحة.

يؤكد رئيس شؤون الوفيات في إدارة الطب الشرعي في الرياض علي باوزير «تخاذل أصحاب العمل بتعطيلهم إجراءات ترحيل جثامين العمال المتوفين الذين على كفالتهم، مؤكداً أن النظام شدد على إيقاف منح تأشيرات الاستقدام عن أصحاب العمل الذين لا يتجاوبون أو يتسببون في تعطيل إجراءات ترحيل جثامين العمالة، إذ يمنح أي صاحب عمل مهلة شهرين كاملين لإنهاء إجراءات الترحيل».

وهو كشف لنا أن «شؤون الوفيات في الطب الشرعي استقبلت العام الماضي 5555 حالة وفاة منها الطبيعية والعرضية والجنائية والانتحارية، وأن عدد الحالات المرحّلة العام الماضي بلغ 1791».

فقط لنضع أنفسنا كفلاء ومسؤولين حكوميين في مكان أي أسرة تنتظر جثة ميتها، إنه في الغالب العائل والسند، وهو في ما أحسب إما والدهم أو ولدهم، والدتهم أو ابنتهم، الإنسان الذي وهب حياته لهم، رحل آلاف الأميال لسد رمقهم، وهو من قبل ومن بعد إنسان لجثمانه حرمة وحق. مهلة الشهرين طويلة خصوصاً في الحالات غير الجنائية، والإجراء المتخذ ضد المتقاعسين ضعيف قياساً بعمق وأهمية الأمر من وجهة نظرنا كمسلمين أولاً، ومن وجهة نظر الإنسانية جمعاء.

لا بد من ترحيل الجثامين فور الانتهاء من إجراءات الطب الشرعي، ومن لم يدفع من الكفلاء تدفع الحكومة وتحمّله إياها وتمنع عنه كل الخدمات وليس فقط الاستقدام حتى يسدد، وإذا كان عاجزاً حقيقة وأثبت عجزه فلكل مقام مقال أو إجراء تراه الحكومة.

إن هذا الأمر يجب أن ينفذ بحيث يعكس إيماننا بتساوينا الإنساني كبشر، ومن هنا نستنبل أنفسنا، ونعمل كما تملي علينا أخلاق الإسلام، وأخلاقيات المروءة والشهامة والتسامح، وأن يكون عزاؤنا لأسرة من كان في خدمتنا في أي مجال لطيفاً وجميلاً، نشعرهم بالاحترام والمواساة بشكل لائق وحنون.

إذا كانت الحياة غير عادلة أحياناً، والظروف لا تبتسم للجميع، فإن الموت حالة يتساوى فيها البشر على رغم عدم تساوي حرقة وألم دموعهم بسببه.

أين المرأة من آلية الإسكان؟!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140115/Con20140115669729.htm

رؤى صبري

زفت لنا الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الخبر الذي انتظره المواطنون طويلا ألا وهو برنامج الدعم السكني وآلية الاستحقاق في ظل الحاجة التي أصبحت ملحة للسكن أكثر من أي وقت مضى خصوصا مع غلاء أسعار العقارات سواء كانت للشراء أو الإيجار على حد سواء.

ولا يخفى على أحد أن تملك منزل للأسرة هو احد أساسيات الحياة وهذا يعتبر جزءا من ثقافتنا السعودية والعربية فمن المنزل تتشارك الأسرة العديد من الذكريات بالإضافة إلى كونه ركنا أساسيا في اجتماعات الأسرة الدورية والأحداث السعيدة والحزينة أيضا، وهذا بالطبع ربما يتلاشى إذا علمنا أن 60 بالمائة من السعوديين لا يمتلكون مسكنا خاصا.

وخلال الأسبوع الماضي أشار وزير الإسكان شويش الضويحي خلال حديثه عن آلية استحقاق المساكن التي اعتمدت في تصنيفها على احتساب النقاط إلى أن ذلك سيكون وفقا لدخل الأسرة الشهري، عمر المتقدم، عدد أفراد الأسرة، وكذلك ما نوه إليه عن ذوي الاحتياجات الخاصة والمطلقات والأرامل ممن يحق لهم أن يكونوا على قائمة المسموح لهم بالتقديم وهذا بالطبع جميل إلا أن الآلية لم توضح كيف سيكون وضع النساء اللاتي تأخر سن الزواج لديهن عندما تصل أعمارهن فوق الأربعين وماذا عن المرأة المطلقة والأرملة التي تتزوج مرة أخرى؟ هل يتم شطب اسمها؟ وماذا لو تزوجت بعد الحصول على المنزل ثم ماذا لو كن نساء غير عاملات من مستحقي نفقة الضمان وغيره فكيف ستكون آلية التسديد، أيضا لم تأت الآلية بمعلومات واضحة عن عدد سنوات تقسيط المبلغ وعن كيفية السداد في حالة العجز أو التعثر؟ فماذا لو أصيب رب الأسرة بمرض ما أو إعاقة نتيجة حادثة سيارة أو الأسوأ؟ ماذا لو فقد عمله ولم يجد عمل بديل؟ وماذا سيحصل إذا انتقل عمل رب الأسرة من منطقة لأخرى؟ هل سيدفع أقساط منزل في منطقة وإيجار منزل في منطقة أخرى؟

وإلى جانب كل التساؤلات التي طرحتها آنفا أعتقد أنه من الواجب أن نأخذ في عين الاعتبار أن معدلات الطلاق في المملكة مرتفعة حيث كشفت دراسة أجرتها إحدى الصحف المحلية عن أن حالات الطلاق في المملكة ارتفعت إلى أكثر من 30 ألف حالة خلال عام 2012، لتبلغ 82 حالة في اليوم، بمعدل 3.4 حالة طلاق في الساعة الواحدة وهذا يجعلنا نتساءل أكثر عن: ماذا لو تحولت الأسرة السعيدة إلى أسرة مفككة؟ وماذا سيحل بطلب المنزل هل يعتبر رب الأسرة من المستحقين أم يشطب اسمه؟ وهل تعتبر حينها المرأة مستحقة بحكم أنها مطلقة؟!

ويبقى التساؤل الأهم عن عدد سنوات الانتظار؟ فكم عاما يجب أن ينتظر المواطن «بنوعيه الاجتماعي» لكي يحصل على منزل يؤويه ويشعره بالأمان؟!

وأخيرا أجزم أن كل هذه التساؤلات جالت بأذهان الكثيرين خصوصا المرأة التي لم تجد قوانين مرنة تدعمها حيث ما زالت الحالة الاجتماعية والسن تزيد وضعها سوءا وتضعف فرصها في الحصول على حقوقها كمواطنة وعلى رأسها المسكن لأنها في أحيان كثيرة واجهت وستواجه الظلم والتعنيف بسبب عدم قدرتها على صياغة حياتها وفقا لما تقتضيه مصلحتها كون ذلك لن يتحقق في غياب تمكين المرأة في المجتمع واستقلالها المادي الكامل.

الإعدام مع وقف التنفيذ لطبيبة في الصين تاجرت بالأطفال الرضّع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/593077

بكين – رويترز

قضت محكمة صينية امس الثلاثاء بالإعدام مع وقف التنفيذ على طبيبة باعت سبعة اطفال حديثي الولادة الى تجار بشر في قضية اثارت غضبا واسعا في بلد يشيع فيه الإتجار بالاطفال.
وقالت المحكمة في مدينة وينن إن تشانغ شوشيا (55 عاما) طبيبة التوليد في مقاطعة فوبينغ بإقليم شنشي شمال غربي الصين ادينت ببيع الأطفال الرضع مقابل 21600 يوان (3600 دولار) للطفل في الفترة بين عامي 2011 و 2013.
وقالت المحكمة في بيان عبر موقعها على الإنترنت إن تشانغ خدعت الآباء ليتخلوا عن فلذات اكبادهم بإقناعهم أن الاطفال مصابون بأمراض عضال أو تشوهات.
وقالت المحكمة "على رغم ان تشانغ اقرت بذنبها إلا ان سلوكها خالف الآداب المهنية والاجتماعية وكان له اثر اجتماعي سيىء للغاية وكانت ملابسات الجرائم خطيرة".
وقال البيان إن احد تجار البشر ألقى بطفلة رضيعة مريضة في مصرف للنفايات معتقدا انها ميتة. ولم تدان تشانغ في واقعة وفاة الطفلة لكن المحكمة قضت بتحملها المسؤولية جزئيا. ولم يعثر على هذه الطفلة قط.
وأنقذت الشرطة الرضّع الستة الباقين وأعادتهم الى عائلاتهم.
وذكرت وكالة انباء شينخوا الرسمية انه لم يتضح بعد اذا كانت تشانغ ستطعن على الحكم. وألقي القبض عليها في آب/ اغسطس ومثلت امام المحكمة في كانون الأول/ ديسمبر. وتخفض عادة احكام الاعدام مع وقف التنفيذ الى السجن مدى الحياة.
ويستشري الاتجار بالأطفال في الصين حيث أدت سياسات تحديد النسل الى ميل لإنجاب الذكور الذين ينظر اليهم باعتبارهم العائل الرئيس للآباء في كبرهم وحاملي اسم العائلة وتسببت في حالات اجهاض وقتل او تخلي الآباء عن الإناث.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/592838	خطأ! خطأ! خطأ!خطأ!
المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 ربيع اول 1435هـ - 15 يناير 2014م اضغط هنا	